

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة "انتبيوتكال-صيدال"

مقدمة من طرف الطالبين:

- عدو عماد الدين إشراف
- بلعبدون جمال الدين مصطفى مدوري نورالدين

أعضاء لجنة المراقبة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أستاذ.....	جامعة مستغانم
مقرا	أستاذ.....	جامعة مستغانم
مناقشا	أستاذ.....	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر و الإهداء

"الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين"

نشكر أولاً و آخراً الله سبحانه و تعالى توفيقه لنا و نعمته العظيمة و نحمده على فضله علينا بإتمام الدراسة و إمدادنا بالعون و النجاح و التوفيق طيلة مشوارنا الدراسي كما نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذنا الكريم "مدوري نور الدين" على قبوله تأطيرنا و الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة، و كان موجهاً و مرشداً منذ بداية هذه الدراسة حتى إتمامها بشكلها النهائي، نعمة و صدق الأساتذة من إخلاص و أمانة و حسن التسيير و حب تعليم و المهنة.

"الشكر الجزيل لك أستاذنا الفاضل"

إلى من أفضلها على نفسي و لم لا: فلقد ضحت من أجلي و لم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام

"أمي الحبيبة" و إلى صاحب الوجه الطيب و الأفعال الحسنة "أبي العزيز"

و إلى قرة أعيننا "جدتي" التي نطلب لها الشفاء العاجل

كما لا ننسى بذكر عائلة زميلي في المذكرة جمال الدين بلعبدون على جهوده المبذولة، الذي بدوره يتقدم بالشكر أبيه و أمه و إخوته و جميع عائلته الصغيرة.

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الجداول و الأشياء (III- I)

فهرس المحتويات (III- I)

مقدمة عامة (أ - ج)

الفصل الأول: الجانب النظري للتحليل المالي

مقدمة الفصل 5

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي 6

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي ومراحل تطوره 6

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي 8

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي 10

المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أنواعه و نتائجه 12

المطلب الأول: مجال التحليل المالي 12

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي 13

15.....	المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي
16.....	المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي و خطواته
16.....	المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي
17.....	المطلب الثاني: محددات التحليل المالي
18.....	المطلب الثالث: خطوات و الأدوات المستعملة في التحليل المالي
22.....	المبحث الرابع: ماهية التشخيص المالي
22.....	المطلب الأول: التشخيص المالي و مراحلہ
24.....	المطلب الثاني: أهداف التشخيص المالي
25.....	المطلب الثالث: الأطراف المهتمة بالتشخيص المالي
26.....	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للتحليل المالي
28.....	مقدمة الفصل
29.....	المبحث الأول: التحليل و المعالجة
29	المطلب الأول: الميزانية المحاسبية
33.....	المطلب الثاني: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية
41.....	المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة
47.....	المبحث الثاني: دراسة المؤشرات و نسب التحليل المالي و جدول التمويل

47.....	المطلب الأول: التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المائي
52.....	المطلب الثاني: التحليل المالي عن طريق نسب التوازن المائي
61.....	المطلب الثالث: جدول التمويل و تحيلي أثر الرافعة
68.....	المبحث الثالث: دراسة تحليل الاستغلال
68.....	المطلب الأول: جدول حسابات النتائج
72.....	المطلب الثاني: التدفق المالي و التمويل الذاتي
74.....	المطلب الثالث: تحليل خطر لاستغلال
	المبحث الرابع: توظيف المعطيات المالية الناتجة عن التحليل و المعالجة الداخلية و الخارجية، و اتخاذ القرارات
78.....	المطلب الأول: توظيف المعطيات الناتجة عن التحليل و المعالجة خارجيا
82.....	المطلب الثاني: توظيف المعطيات المالية الناتجة عن التحليل و المعالجة داخليا
82.....	المطلب الثالث: اتخاذ القرارات
85.....	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة
86.....	مقدمة الفصل
88.....	المبحث الأول: تقديم مؤسسة صيدال فرع أنتيبوتيكال
88.....	المطلب الأول: نظرة تاريخية حول المؤسسة
90.....	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لفرع أنتيبوتيكال
92.....	المطلب الثالث: دراسة النسب المالية

97.....	المبحث الثاني: تحليل الميزانية و دراسة المؤشرات
97.....	المطلب الأول: إعداد الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية
107.....	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي
109.....	المطلب الثالث: دراسة النسب المالية
114.....	المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج
114.....	المطلب الأول: تقديم جدول حسابات النتائج
116.....	المطلب الثاني: تحليل النتائج و المؤشرات جدول حسابات النتائج
119.....	المطلب الثالث: التدفق النقدي
120.....	خلاصة الفصل الثالث
121.....	خاتمة عامة
124.....	المراجع

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	الميزانية المحاسبية	1 - 2
40	الميزانية المالية	2 - 2
42	الميزانية المختصرة	3 - 2
60	مظاهر و أعراض بعض المشاكل كما تظهرها النسب المالية	4 - 2
65	جدول التمويل	5 - 2
71	جدول حسابات النتائج	6 - 2
73	أهم النسب الخاصة بالتمويل الذاتي	7 - 2
98	الميزانية المحاسبية 31 - 12 - 2017	1 - 3
99	الميزانية المحاسبية 31 - 12 - 2018	2 - 3
100	الميزانية المحاسبية 31 - 12 - 2019	3 - 3
101	الميزانية المالية لسنة 2017	4 - 3
102	الميزانية المالية لسنة 2018	5 - 3
103	الميزانية المالية لسنة 2019	6 - 3
104	الميزانية المختصرة لسنة 2017	7 - 3
105	الميزانية المختصرة لسنة 2018	8 - 3
106	الميزانية المختصرة لسنة 2019	9 - 3
107	أنواع رأس المال العامل لسنوات 2017 - 2018 - 2019	10 - 3
108	احتياجات رأس المال العامل لسنوات 2017 - 2018 - 2019	11 - 3

108	حساب الخزينة ل 2017-2018 - 2019	12 - 3
109	حساب نسبة التمويل الدائم ل 2017-2018 - 2019	13 - 3
110	حساب نسبة التمويل الذاتي ل 2017 - 2018 - 2019	14 - 3
110	حساب نسبة الاستقلالية المالية ل 2017 - 2018 - 2019	15 - 3
111	حساب نسبة قابلية السداد ل 2017 - 2018 - 2019	16 - 3
111	حساب نسبة سيولة الأصول ل 2017 - 2018 - 2019	17 - 3
112	حساب نسبة السيولة العامة ل 2017 - 2018 - 2019	18 - 3
117	حساب نسبة السيولة المختصرة ل 2017 - 2018 - 2019	19 - 3
117	حساب نسبة السيولة الآنية أو الحالية ل 2017-2018-2019	20 - 3
114	حساب تطور التكاليف ل 2017 - 2018 - 2019	21 - 3
115	حساب تطور الإيرادات ل 2017 - 2018 - 2019	22 - 3
116	حساب تطور التكاليف 2017 - 2018 - 2019	23 - 3
117	حساب الفائض الإجمالي للاستغلال 2017 - 2018 - 2019	24 - 3
118	حساب القيمة المضافة ل 2017 - 2018 - 2019	25 - 3
119	حساب التطور النقدي ل 2017 - 2018 - 2019	26 - 3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	تحليل الوضعية الحالية و الفعالية المناسبة للمؤسسة	1 - 1
31	مكونات الميزانية العامة حسب مبدأي الترتيب (السيولة والاستحقاق)	1 - 2
41	أشكال الميزانية المختصرة	2 - 2
43	التمثيل بالمستطيل	3 - 2
44	التمثيل بالمرعب	4 - 2
45	التمثيل بالمثلث	5 - 2
46	التمثيل بالدائرة	6 - 2
76	تمثيل عتبة المردودية ببيانيا	7 - 2
95	الهيكل التنظيمي لوحدة أنتيبوتيكال	1 - 3
96	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية	2 - 3
104	التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2017	3 - 3
104	التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2017	4 - 3
105	التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2018	5 - 3
105	التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2018	6 - 3
106	التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2019	7 - 3
106	التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2019	8 - 3

المقدمة

إن مفهوم المعاصر للتحليل المالي يدور حول نقطة ارتكاز جوهرية و التي تتمثل في عملية صناعة القرارات المالية الرشيدة و ذلك من أجل تحقيق معدل ربحي مرتفع، و على ذلك يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية و ضرورة كبيرة لضمان التخطيط المالي السليم و بالتالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في فترة معينة باستخدام وسائل من هذا التحليل.

و في هذا الفصل سنتطرق لدراسة ماهية التحليل المالي من خلال أهميته و أهدافه والجهات المستفيدة منه و كذلك مجالاته و أنواعه و أساليبه بالإضافة إلى إعطاء لمحة عن التشخيص المالي.

و لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث و هي:

✚ المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

✚ المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أنواعه و نتائجه

✚ المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي و خطواته

✚ المبحث الرابع: ماهية التشخيص المالي

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و مراحل تطوره

مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها:

1. " التحليل المالي هو مجموعة من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية في تقديم الحالة المالية في الماضي أو الحاضر للمؤسسة، كما تساعد على اتخاذ القرارات المنسجمة مع تطوير المؤسسة.¹
2. التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء أداء المؤسسات في الماضي والحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل.²
3. التحليل عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر الأخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.³

¹ – pierre conso – la gestion financière de l'entreprise – EDITION DUNOD – paris– p 136.

² وليد ناجي حيالي، التحليل المالي و الإطار النظري و تطبيقات العلمية، عمان، دار حنيني 1996 ، ص 20.

³ محمد مطر، التحليل الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتمائي، عمان، دار وائل، 2002، ص 3.

تطور التحليل المالي:

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية و مع التطور الصناعي و التجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل و ظهر في بداية العشرينيات من القرن العشرين بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات و على النسب المختلفة المستعملة من قبل لتطويرها واستخدامها بشكل أفضل بحيث هذا التطوير صنف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما يساعد على جدية هذه الأداة ويساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

و لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف و بدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للمؤسسات و كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي ثم تركزت الدراسات على كيفية معالجة الكساد العظيم حيث أصبحت موضوعات الإفلاس و الاندماج و إعادة تنظيم المؤسسات و توفير الأموال اللازمة للتوسيع من أهم المواضيع في سنوات الأربعينات والخمسينات.

أما في الستينات بدأ التركيز الفعلي على المسائل الوصفية حيث انصب الاهتمام بدراسة تكلفة رأس المال و جوانب الاستثمار و قد تكونت في فرنسا مثلاً سنة 1967 لجنة عمليات البورصات و التي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

و في سنوات الثمانينات زاد الاهتمام بالتضخم و تأثيره على أسعار الفائدة و على قرارات الاستثمار كل هذا أدى إلى خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن (لفترة معينة) إلى التحليل الديناميكي، دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متتالية أقلها ثلاث سنوات و المقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها و تحقيقها لفترات مهمة في الإنتاج¹.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي

أهمية التحليل المالي:²

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة و آثار هذا التغير بشكل واضح، و بالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة عن كامل التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

1. يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة و يساعد على أداء مهامه بشكل فعال.
2. تستخدمه الجهات المسؤولة على البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر - 1988 - ص 13.

² وليد ناجي حيالي - مرجع سابق - ص 21 - 22 .

3. يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها، و بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمشورات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

4. يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المفهوم من ناحية، و يساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى إضافة إلى إخضاع ظروف عدم تأكد الرقابة و السيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

5. تساعد النسب المالية و الإحصائية والمعلومات و البيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات و التغيرات في تفهمها و الحكم عليها من قبل مدقق الحسابات و بالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.

6. يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المنشآت المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها، و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أو أنها متعثرة و سيتم تصفيتهما أو تعديل نشاطها التي تمارسه أو غير ذلك .

7. يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها و إنقاذ الأملاك من خسائر محتملة.

وعليه يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة تزداد أهمية التحليل المالي، و كلما كان التوجه متقدما نحو الأساليب العلمية الإدارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكثر تقدما.

أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك أو رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب .. إلخ) أو تحليلاً داخلياً على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أولاً: الأهداف الداخلية

- البحث عن شروط التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستثمرة.
- معرفة المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطار المؤسسة.¹
- تضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية، مثل الميزانيات التقديرية للاستثمارات الخزينة ... إلخ

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 11 - 12 - 13 .

- توفير المعلومات و البيانات إلى سياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار الاختيار بين وسائل التمويل و سياسة قروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح و تغيير رأس المال.

ثانيا: الأهداف الخارجية

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في أخذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و إظهار نقاط القوة و الضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية الاستقلالية للمؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي و تسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها و على المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة و كفاءتها فمنها من هو على قدر كبير من المعرفة و يحتاج إلى حقائق متعمقة و منها ما هو على معرفة سطحية و يحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم خالية من التعقيدات المتخصصة.

و يمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل إلى ما يلي: ¹

1. المستفيدون من داخل المنشأة: يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة

ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل من منها، و يلاحظ أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في:

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة.
- الرقابة و التخطيط و التقويم و اتخاذ القرارات.

2. المستفيدون خارج المنشأة: ² هو كافة الأطراف من خارج المنشأة الذين لهم مصالح معها

و بالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة حسب درجة علاقته بالمنشأة إلا أنه يمكن أن يكون ذو مصلحة بنتائج التحليل المستثمرين الحاليين و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئاتهم، و الدائنون التجاريون، إضافة إلى أطراف أخرى لهم رابطة بالمنشأة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر إلا أن لهم مصالح و اهتمامات بنتائج التحليل المالي و يتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل غير مباشر و من أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية و أجهزة التخطيط الحكومي و غيرها.

¹ وليد ناجي، التحليل المالي، المرجع السابق، ص 22.

² وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - مرجع سابق - ص 22.

المبحث الثاني: مجالات التحليل المالي و أنواعه ونتائجه

المطلب الأول: مجال التحليل المالي¹

إن مجال التحليل المالي هو المؤسسة باعتبارها اندماج لعدة عوامل اقتصادية لهدف إنتاج و تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين و تحقيق ربح من ذلك.

و عملية إنتاج السلع و الخدمات تتطلب تحويلات خلال دورة الاستغلال حتى تتحصل على المنتج النهائي و ينتج عن هذه العملية تدفقات مادية أو حقيقية و هي تلك التدفقات المتمثلة في حركة السلع و الخدمات و تدفقات مالية أو نقدية و تتمثل في حركة النقود و المبالغ المالية، و الشيكات و السندات المالية.

و تكون تدفقات مالية داخلية و خارجية الأولى تسمى الإيرادات و الثانية تسمى بالمدفوعات و عادة ما تكون التدفقات المالية الداخلية (الإيرادات) أكبر حجما من التدفقات المالية الخارجية (المدفوعات) لأن المؤسسة لا يمكن أن تتنازل عن السلع و الخدمات المنتجة إلا بإضافة هامش ربح على سعر التكلفة هذا الأخير يعطي فائض مالي يسمى بالتدفق النقدي.

و بعبارة أخرى يمثل التدفق النقدي فائض الإيرادات على المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة في مخططات الأملاك و الأرباح الصافية أما مصادر التحويل الخارجي فهي البنوك والمؤسسات المالية، و ما يمكن ملاحظته حول التدفقات النقدية الخارجية أنها تتضمن بعض المخاطر أهمها تكلفة رأس المال و لهذه التكلفة أهمية بالغة في اتخاذ القرارات السليمة، كما لهذه التكلفة أثر على قيمة الأرباح الموزعة التي تحد من استخدام مصادر التمويل الداخلي، و كذلك فرض بعض القيود على المؤسسة مما يؤدي إلى التدخل في تسيير المؤسسة.

¹ christon p - techniques quantitatives de gestion – première GK edition dunod – 1990 - p 12- 13.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي¹

يمكن النظر في التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، و من أهم هذه الأسس ما يلي:

✚ **الجهة القائمة بالتحليل:** يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل:

1- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه و على بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2- التحليل الخارجي: و يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المشروع و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و لتحقيق أهدافها و من أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك المركزية و الغرف الصناعية

✚ **البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل الزمني بعدا زمنيا يمثل الماضي و الحاضر و بناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن مايلي:

1- التحليل الرأسي أو (الساكن): بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

2- التحليل الأفقي (المتغير): يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية

¹ وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي - مرجع سابق - ص 28 - 29 - 30 - 31.

و خلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة محددة.

📌 **الفترة التي يغطيها التحليل:** يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا و أفقيا، و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى تحليل السيولة، و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنين و البنوك.

2- التحليل المالي الطويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل. إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظامها في توزيع الأرباح، و حجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على أصحاب أسهم المشروع في الأسواق المالية، و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحقيق التناسق في هيكل التمويل و الاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل الأجل عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها، و بين التحويل الطويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويل الأجل داخلية و خارجية، و مجالات استخدامها.

📌 **الهدف من التحليل:** يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف في التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم ربحية المشروع.

- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.
- 📌 **المدى الذي يغطيه التحليل:**

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى الذي يعطيه المشروع أو النطاق الذي يعطيه التحليل المالي منها:

- 1- **التحليل الشامل:** يشمل هذا كافة أنشطة لمشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- 2- **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي¹

يمكن تصنيفها إلى نتائج داخلية و أخرى خارجية حيث على أساسها تتخذ القرارات من طرف مختلف الأشخاص ذوي العلاقة بالمؤسسة.

📌 نتائج داخلية:

- تحديد مدى قدرة تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة و الحكم على التسيير المالي لفترة التحليل.
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسة المالية و الإنتاجية و التوزيعية.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية الذي قد يتعرض لها نتيجة انخفاض سعر الصرف.
- الاستفادة من المعلومات المتحصل عليها في مراقبة النشاط.

¹ ناصر دادي عدون - إقتصاد المؤسسة - دار المحمدية العامة - الجزائر - الطبعة الأولى - 1998 - ص 270.

- تقديم حكم على السياسة المالية و مدى فعاليتها و بالتالي على كفاءة المسيرين الماليين للمؤسسة.

نتائج خارجية:

- تحديد مدى تطور الوضعية المالية للمؤسسة و إمكانية تحملها للقروض.
- الموافقة أو الرفض لطلب القروض من البنوك الخاصة.
- تقييم النتائج المالية و من ثم تحديد الوعاء الضريبي.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و الحجم في الاقتصاد على مستوى الجهة أو البلد.
- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في المجال المالي.

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي و خطواته

يقتصر التحليل المالي على البيانات المتعددة تختلف باختلاف نوعية مصادرها للوصول إلى نتائج مثلى وذلك بإتباع خطوات أساسية، قبل ذلك سوف نتطرق إلى طبيعة التحليل المالي و محدداته.

المطلب الأول: طبيعة التحليل المالي¹

إن التحليل المالي يشمل كل أنواع كل أنواع التحري التفصيلي للبيانات المالية، و تختلف طريقة و أساليبه لأن طبيعة التحري و التحليل تتوقف على:

- البيانات المتاحة للمحلل المالي كما و نوعا.
- هدف و مهارة و وجهة نظر القائم بالتحليل و مدى حاجيته للتعلم في ذلك.

¹ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة - 1997 - ص 20 - 21 - 22 - 23 .

📌 **البيانات المتاحة للمحلل المالي كما و نوعا:** تؤثر البيانات المتاحة تأثيرا كبيرا في طبيعة التحليل المالي فقد تكون مشتقة من سجلات المؤسسة، أو تكون متعلقة بالبيئة الخارجية للمؤسسة حيث يجب التوصل إلى نتائج تحليلية مفصلة تفصيلا دقيقا يغطي عدد أكبر من الفترات عندها يكشف المحلل المالي اتجاهات عامة في السياسة المالية المتبعة في المؤسسة و يوضح مضمون و أبعاد التغيرات الحقيقية و هذا لا يعني أنه يحلل النتائج للفترة الواحدة بل يجب أن يشمل عدة فترات.

كما تتم مقارنة نتائج تحليل المؤسسة بنتائج تحليل مؤسسة أخرى و ذلك لنتيجة اختلاف الطرق التي تعد بها البيانات المحاسبية لإضافة إلى اختلاف سياسات الإنتاج والتسويق و العمر الاقتصادي لكل مؤسسة، أما فيما يخص مقارنة نتائج تحليل المؤسسة

نفسها في إحدى السنوات بنتائج السنوات السابقة، فيجب اتخاذ الحذر عند إجراء هذه المقارنة خاصة إذا كانت مبنية على النسب المالية لأن تغيير نسبة ما لا يمكن اعتباره في حد ذاته دليل على تحسن أو سوء الأوضاع في المؤسسة، فمثلا الزيادة في صافي الأرباح بحد ذاتها لا تدل على تحسن الأحوال إلا إذا تمت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الأموال المستثمرة و كذلك نقص معدل دوران المخزون السلعي لا يدل على سوء الأوضاع بالضرورة إذا رافقته زيادة كبيرة في المشتريات فينتج عنه تكديس كميات كبيرة لا حاجة للمؤسسة بها، فهذا دليل على سوء سياسة الشراء و التخزين و منه فالتحليل المالي يفيدنا بصفة عامة في فتح باب البحث و الدراسة فنتأجه تصلح لأن تكون بمثابة الضوء الأحمر الذي يشير إلى وجود بعض نواحي الضعف في الإدارة.

📌 **هدف و مهارة و وجهة نظر القائم بالتحليل:**

و يتحدد اتجاه التحليل حسب أهداف الشخص القائم به فقد يستعمل التحليل المالي للرقابة المالية الداخلية أو تقييم عمال المؤسسة و إنجازاتها.

التحليل المالي ليس غاية و إنما هو وسيلة لإنجاز مؤشرات تدل على نواحي الضعف في المؤسسة ووسيلة لإثارة التساؤلات أكثر منها لإعطاء الحلول، كما أن تفسير معنى النسب المالية و استخراج مغزاها عملية معتمدة تحتاج إلى مهارات خاصة وبراءة تسمح للمحلل المالي من أن يكون ملم بشكل جيد بطبيعة العلاقة بين النسب و الاقتصاد و الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة و كافة التغيرات بداخلها.

المطلب الثاني: محددات التحليل المالي¹

نجاح المحلل المالي في الحكم على المؤسسة مرهون بما يلي:

- المعلومات المتوفرة لديه و إمكانية تحليلها.
- مدى اهتمامه بالمؤسسة.
- الأخطاء و العيوب المحاسبية في المؤسسة.

كما نجد من أهم محددات التحليل المالي:

- 1- كلما كانت المعلومات المالية وافية و دقيقة كلما كانت نتائج التحليل المالي أفضل.
 - 2- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة و هو عادة يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.
 - 3- قد يركز أو يتركز المحلل المالي على جانب واحد و يصل الجوانب الأخرى فالمقرض يركز على السيولة و المستثمر يركز على الربحية.
- نوعية و كمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي، فكلما كانت نوعية المعطيات جيدة و دقيقة كلما كان الحكم أدق للمؤسسة.
 - عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي خاصة بما يتعلق بالإهلاك و تقدير مخصص الديون المشكوك فيها و تقدير الشهرة تلقي ضلال الشك على مدى تمثيلها للواقع.

عبد الحليم، ياسر السكران و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، ص 167-169 - 200¹.

- الاستمرارية في استخدام القواعد المحاسبية من قبل المحلل حيث أن تغيير الأسلوب سوف يؤدي إلى نتائج عكسية.
- محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا تدنت نسبة السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل.
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- عند الانتقال من أسلوب إلى آخر يجب أن يشار إلى ذلك في القوائم المالية كالانتقال في تقييم البضاعة آخر مدة من طريقة الداخل أولاً و الخارج أولاً FIFO إلى طريقة الداخل أخيراً الخارج أولاً LIFO .
- تلجأ من المؤسسات إلى تجميل ميزانيتها و هذا ما يعيق المحلل المالي و يحد من قدرته على الحكم بكفاءة على المؤسسة فمثلاً حصول المؤسسة على قرض طويل الأجل في نهاية السنة المالية يرفع من نسبة التداول لأنه يزيد من سيولة المؤسسة، وهو يعتبر من الخصوم الثابتة و ليس المتداولة.
- في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تلجأ المؤسسات إلى الاستفادة من رخص الأيدي العاملة فيكون عنصر الأجور عال و يقلل من استخدامات الآلات يعكس الحال في الصناعات التي تعتمد على الآلات المتقدمة.
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين.

المطلب الثالث: خطوات و الأدوات المستعملة في التحليل المالي

📌 **خطوات التحليل المالي:** يتم التحليل المالي للمؤسسة بموجب الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.

2- تحديد الفترة الذي يسعى إليها المحلل.¹

¹ عبد الحميد كراجه و آخرون، مرجع سابق، ص 143.

- 3- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل.
 - 4- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.¹
 - 5- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة.
 - 6- معالجة المعلومات التي جمعها المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
 - 7- اختيار المعايير المناسبة لقياس النتائج.
 - 8- تحديد مدى و اتجاه الانحراف عن المعيار المستعمل مع تحديد الأسباب وتحليلها.
 - 9- الاستنتاج المناسب و اقتراح الحلول الملائمة.
- 📌 **أدوات و أساليب التحليل المالي:** ينفذ البرنامج التحليلي باستخدام أدوات تحليل تحتاج إلى الكثير من الدقة و العناية عند استخدامها للوصول إلى نتائج التحليل المالي حيث أن هذه النتائج تختلف باختلاف الأساليب و المفاهيم المستخدمة إذ أن هناك العديد من الدراسات في هذا المجال و التي توصلت إلى العديد من أساليب التحليل التي يمكن تطبيقها في خدمة الأهداف التحليلية المختلفة.
- 1- **أدوات التحليل المالي:** إن المعطيات التي يعالجها المحلل المالي لاستخلاص ملاحظاته واستنتاجاته هي المعلومات المنتقاة من الوثائق المحاسبية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية و التي تمثل وصف رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة و هذه الأدوات هي:
 - قائمة المركز المالي أو ما يسمى بالميزانية.
 - قائمة نتائج الأعمال أو ما يسمى بجدول حسابات النتائج.
- أ. **قائمة المركز المالي:** هي عبارة عن صورة للأوضاع المالية للمؤسسة في تاريخ معين تبيين المواد المتاحة لها و الاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد تنقسم إلى جانبين: الاستعمالات و مصادرها حيث تبوب الاستعمالات إلى موجودات متداولة و تشمل: النقد،

¹ وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 25 - 26.

الأسهم، المدينون، السندات القابلة للتسويق (قابلة للبيع)، أوراق القبض، البضاعة، والمصرفيات المدفوعة مقدما و الموجودات الثابتة و تشمل الأراضي و المباني، الآلات... إضافة إلى أصول معنوية يطلق عليها أصول ثابتة غير ملموسة كشهرة المحل، حقوق الامتياز و الاختراع، العلامات التجارية. أما المصادر و حقوق أصحاب المؤسسة تنقسم إلى موارد متداولة كأوراق الدفع و الدائنين أو الموردين التجاريين و المصرفيات المستحقة و موارد طويلة الأجل أي القروض المتوسطة و طويلة الأجل بالإضافة إلى حقوق الملكية و تشمل رأس المال و الأرباح المحتجزة و علاوة الإصدار.¹

ب. قائمة نتائج الأعمال جدول حسابات النتائج:² أي قائمة الأرباح و الخسائر خلال الفترة المحاسبية و يتم التوصل إلى صافي الربح بطرح مجموع التكاليف التي تكبدتها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة من إجمالي الإيرادات المحققة و تحتوي هذه القائمة على العناصر التالية:

- صافي المبيعات يطرح المردودات المبيعات مطروح منها التكاليف.
- تكلفة المبيعات تشمل الموارد المالية و مصاريف مختلفة من ضرائب، رواتب، صيانة، تأمين و امتلاك .. الخ
- إجمالي ربح المبيعات يساوي صافي المبيعات مطروح منها تكلفتها.
- مصاريف التشغيل أي مصاريف البيع و التوزيع الإدارية مثل الأجور الإدارية ووسائل الاتصال و التدفئة و الإضاءة و الرسوم القانونية ... الخ.
- الدخول الأخرى و المصاريف الأخرى.
- أرباح أو خسائر غير عادية.
- ضريبة الأرباح.

نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية، مكتبة عين الشمس، الطبعة الأولى، ص 11¹.

² زياد رمضان، مرجع سابق، ص 12.

- الربح الصافي.

و بذلك يتضح أن المحلل المالي لكي يتمكن من القيام بمهمته لابد أن يحصل على القوائم المالية للمؤسسة لعدد من السنوات و لا يفوتنا التأكد على استخدام نماذج رياضية و إحصائية كأداة من الأدوات حديثة الاستخدام. إلى جانب ما سبق ذكره هناك بعض الأدوات منها.

- الميزانيات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي.

- القوائم المالية التقديرية.

- تحليل التعادل لمعرفة رقم الأعمال اللازم للوصول إلى إيرادات تغطي جميع المصاريف.

2- أساليب التحليل المالي: يستخدم المحلل المالي في تحليل القوائم المالية للمؤسسة أساليب

مختلفة يمكن إجمالها في مجموعتين أساسيتين و مجموعتين مساعدتين، فالمجموعتين

الأساسيتين هما:

أ- التحليل المقارن للقوائم المالية.

ب- النسب المالية.

أما المجموعتين المساعدتين هما:

- الأرقام القياسية.

- السلال الزمنية و المنحنيات البيانية و الاتجاه العام للنسب.

أ- **التحليل المقارن للقوائم المالية:** تلجأ المؤسسة إلى مقارنة القوائم المالية للتعرف على

الاتجاه الذي يتخذه أداؤها لمعرفة وضع المؤسسة في السنة الحالية مقارنة مع السنوات السابقة

و قد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها و تسمى في هذه الحالة مقارنة داخلية

أو قد تكون مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى و تسمى مقارنات خارجية.

بموجب هذا الأسلوب يقارن المحلل ميزانيتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها منجزة في فترة

زمنية معينة للتعرف على التغيرات التي حدثت في المدة الواقعة بين تاريخ الميزانيتين التي

غالبا ما تكون لسنتين متتاليتين و تؤخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا، تتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثانية به و الغاية من ذلك هي اكتشاف التغيرات سلبا أو إيجابا، واستقراؤها للوصول إلى الاستنتاجات المناسبة منها ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الفوارق و تحديد آثارها على كافة المؤسسة و مركزها المالي و قدرتها على تحقيق الأرباح و مواجهة الالتزامات المترتبة عليها و مستوى النشاط فيها، كما يستفيد التحليل المقارن للقوائم المالية في مقارنة قوائم النتائج و في إعداد موضوع الدراسة، والتحليل المقارن هو تحليل أفقي في جوهره.

و تتركب مصادر الأموال من¹:

- الأموال المحققة من العمليات.
- الأموال المقترضة (زيادة التزامات).
- بيع الموجودات.
- زيادة رأس المال.

أما استخدامات الأموال فتتركب من:

- 1- تخفيض المؤسسة التزاماتها.
- 2- شراء بعض الأصول أو زيادة الاستثمار فيها.
- 3- وضع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين.

و من مزايا هذا الأسلوب:

- يبين الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة.
- يبين التغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند.

¹ عبد الحليم كراحة، مرجع سابق، ص 153 - 158.

- يبين تركيبة الأصول و الموارد المستخدمة.

ب- **النسب المالية¹**: يستعمل هذا الأسلوب في الحصول على المؤشرات المتنوعة على

كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها و قدرتها على تحقيق الأرباح و مواجهة الالتزامات
ومستوى النشاط فيها. فالقوائم المالية يشكلها الرقمي المجرد تعد أنها مادة خام فقط للمحلل
المالي الذي يجري عليها التحليلات و لهذا فهو يربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق
استخراج بعض النسب منها.

و النسب كثيرة العدد ومن السهل الحصول عليها و قد تكون عادية أو مئوية حسب
الرغبة و لكن المهم أن تكون ذات معنى و تعتبر من الوسائل الرئيسية في التحليل المالي
الرأسي تعد مؤشرا أوليا على مستوى سيولة المؤسسة أو ربحيتها أو نشاطها أو قدرتها على
الوفاء بالتزاماتها القصيرة و الطويلة الأجل إلا هذا الحال هو ثابت و جامد، لكنه من
الممكن أن يحصل على حل تحليلي أفقي ديناميكي بدراسة الأرقام و الاتجاه العام للنسب.

- **الأرقام القياسية للحقائق و الأرقام المالية²**: عندما يكون هناك أكثر من رقم واحد يعبر

عن حقيقة واحدة في أزمنة متغيرة يؤخذ الرقم الأقدم و ينسب عليه الرقم الأحدث
و يضرب النتائج في مئة فيكون هو الرقم القياسي لهذه الحقيقة و يستعمل هذا الأسلوب
في كل من الدراسة المقارنة للقوائم المالية و النسب.

كما أنه قد يستعمل التغير بين رقم الأساس و الرقم الآخر حيث يطرح من الرقم الأحدث رقم
الأساس و يضرب في مئة و يكون الناتج هو معدل النسبي، و قد يكون الجواب سالبا أو
موجبا، فالجواب الموجب يدل على الزيادة بينما يدل الجواب السالب على أن التغير كان باتجاه
النقص.

المبحث الرابع: ماهية التشخيص المالي.

¹ زياد رمضان، مرجع سابق، ص 14.

² زياد رمضان، مرجع سابق، ص 14.

إن المؤسسة لكي تضمن بقاؤها في السوق سواء كان ذلك على المدى البعيد، و القصير لابد من توفير عناصر الإنتاج بطريقة رشيدة و استعمال أصولها الثابتة بطريقة مثلى بهدف تحقيق أرباح كافية لإعادة تمويل دورة الاستغلال¹

مفهوم التشخيص المالي:

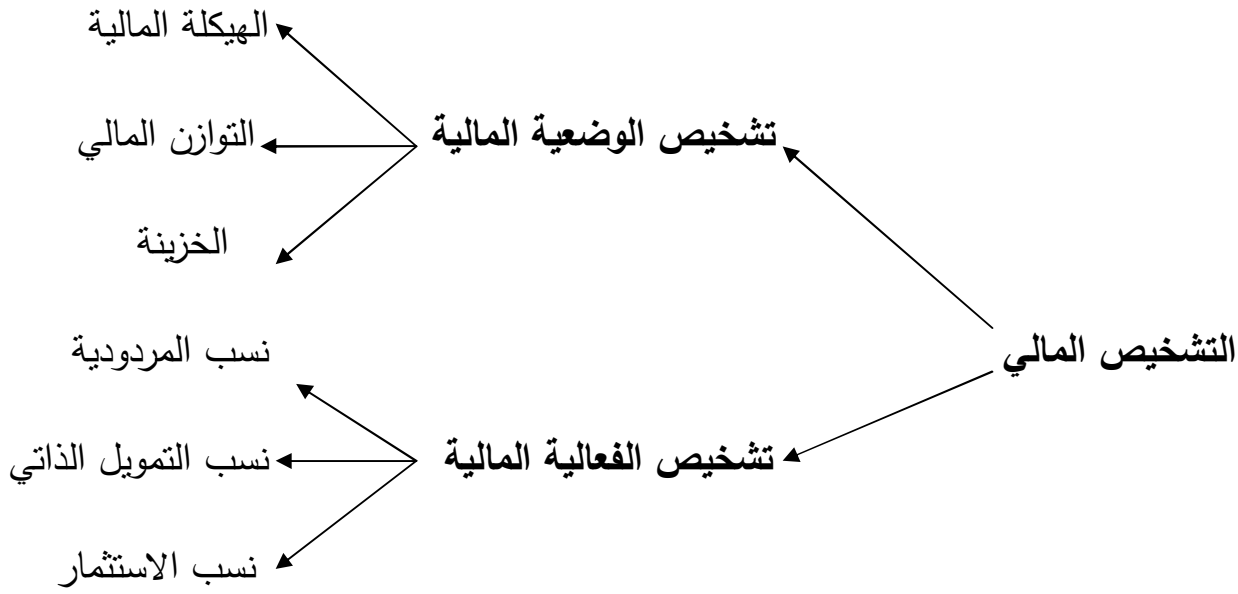
هناك عدة تعاريف للتشخيص المالي نذكر منها:

- 1- التشخيص هو التحليل كمجموعة من المعلومات، إذ هو عبارة عن تحليل الإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب و المسؤوليات الداخلية و الخارجية و هو يعني أن هناك مظاهر تدل على وجود خلل أو عدم تناسق بين الأنظمة الفرعية للشركة أو في ارتباطها بيئتها.
- 2- التشخيص عملية تنبؤ بمكان اتجاهات الأزمة الحالية و المتوقعة و تهيئة المناخ المناسب لتعامل معها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة و القضاء عليها.
- 3- التشخيص المالي للمؤسسة يعتمد على تحليل و تطور هيكلها المالي و نتائجها و مقارنة معطياتها بمؤسسة أخرى لها نفس الحجم و تعمل في نفس القطاع.
- 4- حيث يرى « J.C – MATHE » أن التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية و الفعالية المالية، موضحا ذلك في المخطط التالي:²

¹ MICHAL GLAIS – LE DIAGNOSTICE FENANCIERE DE L'ENTREPRISE DE ECONOMICA -2 EDITION 1986 – P07

² J.C MATHE DIAGNOSTICE ET DYNAMIQUE DE L'ENTREPRISE – EDITIONS CONTABLES MALESHERBES – PARIS 1991 – P 67

الشكل رقم (1 - 1) تحليل الوضعية الحالية و الفعالية المالية للمؤسسة



المطلب الثاني: أهداف التشخيص المالي: ¹

إن هذه الأهداف ترتبط بالمشخص نفسه سواء كان إطار بالمؤسسة أو مستشار خارجي، كما ترتبط بفئة معينة من المؤسسة و تتمثل أهم أغراض التشخيص المالي في:

- أ- التشخيص المالي الاستطلاعي: يسمح بإعطاء صور كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم و مدروس.
- ب- التشخيص المالي العلاجي: يرتبط إجراؤه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات و يبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها و إنقاذها من انقطاعها من الانحلال و الزوال.

¹ جميل توفيق، الإدارة المالية أساسيات و تطبيقات، دار الجامعة المصرفية، 1985، ص 25.

ج- التشخيص المالي الوقائي: يتم تنفيذه أو إجراؤه بصفة دورية و منتظمة، حيث يتضمن

فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة و القيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، إلا أن هناك أطراف لا تتمن فعالية العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلّة الضمان من طرف المسيرين.

و يرى الدكتور جميل توفيق أن التشخيص المالي يهدف إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسات في دورة أو عدة دورات من نشاطها و الدراسة الموصلة للبيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها و محاولة لتفسير الأسباب التي أدت في ظهورها بذلك الحجم و هذا يعمل على اكتشاف مواطن القوة و الضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

و منه اقتراح إجراءات مالية، ففي الحالة الجيدة تكون إجراءات بهدف الحفاظ على الاستقرار و التحسين أما في الحالة السيئة تهدف إلى الخروج من الوضعية و التخلص من أسباب الإختلالات.

فبصفة عامة التشخيص المالي يهدف أساسا إلى:

- تحديد الصفة المالية للمؤسسة التي تعود إلى التوازن الهيكلي و نوعية التسيير.
- توجيه القرارات لتحسين حالة المؤسسة.
- إن الغاية من التشخيص هو تحقيق ارتباط قوي للشركة مع محيطها قصد توازنها.

فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة و تقديم سياستها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها.

- كما أن التشخيص المالي يقترح على الشركة تحسين وضعيتها المالية أو نشاطها الاستغلالي.

- كذلك يهدف إلى استعمال نتائج التشخيص المالي في تخطيط أو البرمجة العامة المستقبلية للمؤسسة.

- تحديد أولوية الاستثمار و كذا تحديد الإستراتيجية المستعملة من طرف وحدة النشاطات الإستراتيجية .

المطلب الثالث: الأطراف المهمة بالتشخيص المالي

✚ **الأطراف الداخلية:** تتمثل في إدارة الشركة التي تعتبر التشخيص وسيلة لفرض نتائج

المؤسسة فهي تستعمله لأهداف التخطيط و الرقابة حيث تضع نسب معينة تلزم العاملين بالالتزام بها و تعمل في نهاية كل دورة على مقارنتها بأرقام الفعلية لاكتشاف نقاط الضعف و قوة الانحرافات.

كما أن التشخيص يستعمل من قبل نقابة العمال كبديل موضوعي إذ يحق للعمال معرفة المركز المالي للشركة و التأكد من سلامته و ذلك للاطمئنان على قدرة الشركة الاستمرار في منحهم رواتب جيدة.

✚ **الأطراف الخارجية:** فتمثل في المستثمرين الذين يزودون المؤسسة بالسيولة اللازمة لتمويل

الشركة أو الزيادة في رأس مالها و هم الزبائن.

فالتشخيص المالي يبين حالة و وضعية الشركة حتى يتمكن هؤلاء الزبائن من اللجوء إلى هذه الشركة لتؤمن لهم الخسائر المحتملة الوقوع.

كذلك بالنسبة لمصلحة الضرائب يهتمها التشخيص المالي و ذلك لتتمكن في تحديد الوعاء الضريبي و الذي على أساسه تفرض الضرائب.

الخلاصة

من خلال ما سلف استطعنا حوصلة هذا الفصل في خلاصة تلم بنا الجانب النظري للتحليل المالي، و تعطي لنا صورة واضحة له.

و هو أن التحليل المالي هو مجال هام من مجالات الإدارة المالية، و ضرورة قصوى بالنسبة للتخطيط المالي، فهو مجموعة من الطرق و الوسائل المستعملة من أجل الوصول إلى التشخيص الكامل و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة، لتتمكن من إصدار حكم صادق و تحليل سليم عن نشاط مردودية و شروط توازن المؤسسة، والقيام بتقديرات تركز من وضع مخططات مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة.

مقدمة

بعد تعرفنا على الجوانب النظرية للتحليل المالي، سندخل في دراسة مرحلة لا تقل أهمية عن الفصل الأول في تحليل الميزانية التي يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية و إحداث التوازن المالي للمؤسسة عن طريق دراسة الوثائق المحاسبية، التي تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات و المتمثلة في الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج حيث تقوم بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية، للوصول إلى الميزانية المالية، كما سنتطرق إلى التوازن المالي مستخدمين في ذلك مؤشرات التحليل المالي.

كما سنتناول ضمن هذا الفصل أهمية القيمة المضافة و مدى علاقتها بقدرة التمويل الذاتي بالإضافة إلى توضيح فعالية رأس المال و دوران الأصول و ذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على جدول التمويل، و على هذا الأساس قسم الفصل إلى:

المبحث الأول: التحليل و المعالجة

المبحث الثاني: دراسة المؤشرات و نسب التحليل المالي و جدول التمويل

المبحث الثالث: دراسة تحليل الاستغلال.

المبحث الرابع: توظيف المعطيات المالية الناتجة عن التحليل و المعالجة الداخلية

والخارجية، و اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: التحليل و المعالجة

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية¹

يمكن أن نعرف الميزانية بأنها ذلك الجرد الذي تقوم به المؤسسة في وقت معين، كل شهر أو ثلاث أشهر أو أربعة أشهر أو على الأقل مرة كل سنة، في نهاية الدورة المحاسبية لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول، و لكل ما عليها من ديون سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل، و الفرق ما تملكه من أموال و عليها من ديون تمثل ذمتها المالية أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة.

إن الميزانية تسمح بتوضيح بأن رأس المال المؤسسة من المنظور المالي الذي يتكون من مجموعة من عناصر الأصول منقوص منها قيمة الاستدانة على المدى الطويل أو القصير إذ تسمى في النظام المحاسبي رأس المال بالأصول الصافية أو الوضعية الصافية و يمكن حساب الوضعية الصافية المحاسبية بالمعادلة التال

$$\text{رأس المال} + \text{الديون} = \text{السلع الحقيقية} + \text{الحقوق}$$

أو

$$\text{الخصوم} = \text{الأصول}$$

و حسب المبدأ المزدوج للميزانية فإنه يسمح لنا بالوصول إلى النتيجة حسب العلاقة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} = \text{النتيجة}$$

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 17.

و هناك عدة أنواع من الميزانية و ذلك حسب " Pierre Conso " و هي: ¹

- 1- ميزانية الإنشاء (التمهيدية) - Le bilan de création
- 2- ميزانية حيز التنفيذ. -Le bilan en cour d'exercice
- 3- ميزانية ختامية للدورة -Le bilan de fin d'exercice
- 4- الميزانية الجبائية -Le bilan fiscal
- 5- ميزانية الضم أو الإندماج - Le bilan de fusion ou d'absorption
- 6- ميزانية تصفية -Le bilan de liquidation

عناصرها: تصنف عناصر الميزانية المحاسبية حسب مبادئ أساسيين:

1- مبدأ سيولة الأصول: إذ يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي

تستغرقها للوصول إلى نقود، و هذا في حالة النشاط العادي للمؤسسة، إذن يتم تصنيف

الأصول حسب درجة السيولة كما يلي:

- الاستثمارات.

- قيم الاستغلال (المخزونات)

- قيم جاهزية (المتاحات)

كما يمكننا الإشارة بأن هذا الترتيب له استثناءات و لا يوافق دائما الواقع، ففي المخزون و في

المدينون عناصر ممكن أن تكون أقل سيولة من الاستثمارات.

2- مبدأ استحقاقية الخصوم: يتم ترتيب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقاتها المتزايدة أي بدلالة

الزمن الذي يبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المؤسسة، إذ تتعدم الاستحقاقية في

شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء و الخسائر.

¹ Pierre Conso , o.p.c P61.

و في هذا الصدد يمكن أن نلخص مختلف مكونات الميزانية العامة حسب مبدأ الترتيب (السيولة والاستحقاقية) في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1) مكونات الميزانية العامة حسب مبدأي الترتيب (السيولة و الاستحقاق)

الأصول القصيرة	المخزونات	الأموال الخاصة	الأموال الدائمة
	قيم محققة	الديون الطويلة و المتوسطة الأجل (مدة الاستحقاق أكثر من سنة)	
	قيم جاهزة	الديون القصيرة (مدة الاستحقاق أكثر من سنة)	

المطلب الثاني: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية¹

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي لا تستجيب للأهداف المالية، لذلك وجب إجراء بعض التعديلات على كل من الأصول و الخصوم، هذا التعديل يعتبر بمثابة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، أي: المرور من تقييم محاسبي لعناصر الميزانية إلى القيمة المالية لهذه العناصر و تتمثل هذه التعديلات في:

1- إلغاء بعض العناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية.

كشورود بشير، تشخيص مؤسسات الإيجار في قطاع البناء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير 1998، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 30.

2- إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها و لا تملكها.

3- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول.

4- إعادة ترتيب عناصر الميزانية.

1) إلغاء بعض العناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية:

المصاريف الإعدادية:

في الواقع هي أصل وهمي لأنها غير مادية و غير معنوية و بذلك قيمتها الحقيقية معدومة فهي إذن تحذف من الاستخدامات الثابتة و تحقق قيمة ناقصة من الأموال الخاصة.

2) إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها و لا تملكها:

- القرض الإيجاري: **Crédit Bail** يمكن للمؤسسة أن تستأجر استثمارات عن طريق

القرض الإيجاري لاستخدام هذه الاستثمارات في دورة الاستغلال، و من الناحية المحاسبية

سوى تسديد مصاريف قسط الإيجار السنوي و من نظرة مالية يسجل القيمة الكلية لأقساط

الإستئجار في جانب الأصول (الإستخدامات الثابتة) و تسجل كذلك في شكل ديون طويلة

الأجل في جانب الخصوم، و عند تسديد قسط الإيجار هناك طريقتين لمعالجتها ماليا:

أ. حالة الأخذ بالقيمة الإجمالية: تبقى في الإستخدامات الثابتة القيمة الكلية للإيجار، بينما

يسجل في الأموال الخاصة قسط الإيجار المسدد الذي يعتبر إهلاك القرص الإيجاري،

وتسجل قيمة قسط السنة القادمة في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة

الأجل.

ب. حالة الأخذ بالقيمة الصافية:

1- تسجل فقط القيمة للاستثمار المؤجر في الاستخدامات الثابتة و يسجل القسط للسنة القادمة

في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة الأجل.

2- أوراق القبض المخصومة التي لم يحن بعد ميعاد استحقاقها:

قد تسحب الشركة ورقة قبض على أحد زبائنها كضمان لتسديد دينه، و لوجود احتياج مالي للمؤسسة قد تلجأ لخصمها لأحد البنوك فتحصل من خلال ذلك على سيولة مالية، و من الناحية المالية يعتبر خصم الورقة بمثابة قرض تحصلت عليه المؤسسة للمدة بين تاريخ الاستحقاق و تاريخ تقديم الورقة للتحويل، فالمؤسسة لديها التزام قانوني غير محاسبي لتسديد قيمة الورقة للبنك، و ذلك إذا لم يسدد الزبون للبنك قيمة الورقة التجارية و بالتالي تسجيلها في الميزانية كالتزام اتجاه البنك و ذلك بتسجيلها في الأصول المتداولة في جانب الأصول، و تسجيل في خصوم الخزينة في حساب تسبيقات بنكية في جانب الخصوم.

3- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول:

بصفة عامة يعاد تقييم الاستثمارات و المخزونات حسب قيمتها السوقية و ينتج عن إعادة التقييم قيمة زائدة إذا كانت القيمة الحقيقية (السوقية) أكبر من القيمة المحاسبية، وقد نحقق قيمة سالبة إذا كانت القيمة الحقيقية أصغر من القيمة المحاسبية، و هذا ما يسمى بفرق إعادة التقييم الذي يضاف إلى الأموال الخاصة إذا كان موجبا، و يخفض منها إذا كان سالبا.

و نشير أن القيمة شهرة المحل إذا غيرت المؤسسة نشاطها ستكون معدومة.

4- إعادة ترتيب عناصر الميزانية: حيث نميز بين طريقتين:

أ- الطريقة الوظيفية: حيث ترتب عناصر الأصول حسب استخداماتها أو حسب وظيفتها، استثمار، استغلال... الخ و ترتب عناصر الخصوم حسب مدتها.

و تستخدم هذه الطريقة من طرف مسيري المؤسسات.

ب- طريقة السيولة: حيث ترتب الأصول حسب درجة سيولتها:

- كل استخدام يبقى أكثر من سنة يمثل استخدام ثابت.

- كل استخدام يبقى أقل من سنة يمثل استخدام متحول.

كما ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقيتها حيث:

- كل مورد يبقى أكثر من سنة يمثل مورد دائم.
- كل مورد يبقى أقل من سنة يمثل مورد متداول.

و تستخدم هذه الطريقة البنوك بشكل خاص لدراسة إمكانية منح قروض للمؤسسة و هذه الطريقة هي التي سنهتم بدراستها.

✚ إعادة ترتيب عناصر الأصول:¹

حيث تنقسم الأصول إلى قسمين:

الاستخدامات الثابتة و الاستخدامات المتداولة.

أ- الاستخدامات الثابتة:

و هي بأعلى الميزانية و تمثل مجموع عناصر الأصول التي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة واحدة و تتضمن ما يلي:

1- الاستثمارات: حيث القيم المعنوية هي الأكثر ثبات، ثم تليها الاستثمارات المادية.

من الناحية المحاسبية تفقد قيمتها بمرور الزمن حيث يطبق عليها مبدأ الإهلاك لكن قيمتها الحقيقية قد تختلف عن قيمتها المحاسبية تبعاً للسعر الذي يمكن أن تتنازل به المؤسسة عن استثمارها.

2- قيم ثابتة أخرى: من الناحية المحاسبية نجدها ضمن مكونات الصنف الثالث أو الرابع، لكن

من الناحية المالية تدرج ضمن الاستخدامات الثابتة و تمثل:

¹ كشرود بشير، مرجع سابق، ص35.

- مخزون الأمان: و يسمى كذلك بمخزون العمل، وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، و هذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة على مدى سنوات، لذا يضم إلى القيم الثابتة الأخرى.
- سندات المساهمة: و التي تمثل مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال شركات أخرى عن طريق شرائها لأسهم هذه الشركات، و تحقق هذه المساهمة أرباحا لشركات أخرى و تستفيد منه هي الأخرى، و بالتالي يعتبر استثمار مالي تستعمله المؤسسة لمدة طويلة، و لهذا تعتبر سندات المساهمة من القيم الثابتة.
- الكفالات المدفوعة: إذا كان الغرض من دفعها كضمان مقابل الاستفادة من خدمات لأجل طويل فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة.
- محجوزات بنكية: إذا تم حجز مبلغ بالبنك مقابل شراء أحد الأصول و هذا الحجز لمدة أكثر من سنة فإنه يدرج ضمن القيم الثابتة. و قد يكون الحجز كذلك بناء على دعوى قضائية لا يمكن التصرف في المبلغ إلا بعد مدة تطول عن سنة، لذلك يدرج هذا المبلغ في القيم الثابتة الأخرى.
- الديون المشكوك فيها: إذا كان استرجاع هذه الديون في أجل أكثر من سنة فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة الأخرى، و كذلك بالنسبة لتحصيل أوراق القبض إذا فاقت مدة استحقاقها سنة.

كما يضاف إلى القيم الثابتة الأخرى أي أصل تفوق مدته سنة.

ب- الاستخدامات المتداولة:

ترتب الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة استغلال واحدة كما يلي:

1- الاستخدامات المتداولة لاستغلال و خارج الاستغلال و التي تتضمن:

- قيم الاستغلال: باعتبار جزء من المخزونات التي تمثل المخزون الأدنى كقيم ثابتة أخرى فإن باقي المخزونات تعتبر مخزونا متداولاً يستعمل في دورة الاستغلال، و قد يتعرض المخزون المتداول للنقض أو للتلف لذلك تخصص له مؤونة محاسبيا لمواجهة هذا النقص، وقد تختلف القيمة المحاسبية الصافية للمخزون المتداول عن قيمته الحقيقية بفعل تغيرات الأسعار في السوق لهذا يظهر فرق إعادة التقدير الذي يضم إلى الأموال الخاصة.
- و يأخذ المخزون المتداول أول مركز من الاستخدامات المتداولة للاستغلال و خارج الاستغلال نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة و التي تزيد عن مدة القيم القابلة للتحقيق التي تليها.
- قيم قابلة للتحقيق: و هي الحسابات الواردة في المجموعة الرابعة بخلاف ما تم إدراجه ضمن القيم الثابتة الأخرى، و ما يمكن تحويله إلى نقديات فورا مثل: سندات التوظيف والتي تمثل منح قرض بفوائد تشتريها المؤسسة لتحصل من خلالها على مدخول، ولا يمكن لها فرض نفوذ على الشركة التي أصدرتها عكس سندات المساهمة، و تكون غالبا "سندات التوظيف" مسعرة أي قابلة للبيع في البورصة، و لهذا تعتبر سندات التوظيف متداولة.
- كما أن سندات المساهمة لما تكون مستقرة في البورصة تعتبر كذلك متداولة وبصفة عامة كل حسابات الصنف الرابع التي لا تتجاوز مدتها السنة ماعدا النقديات.

2- القيم الجاهزة:

- و هي تلك القيم التي تتمتع بسيولة تامة و التي تسمى أصول الخزينة أو النقديات و لا تستدعي مدة لتحقيقها مثل البنك و الصندوق.

إعادة ترتيب عناصر الخصوم:¹

¹ كشرود بشير، مرجع سابق، ص 30 - 37

حيث يمكن تقسيمها إلى:

1. الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فالجزء الأول منها يمثل الأموال الخاصة والتي تتضمن:

رأس مال المؤسسة جماعي أو فردي، الاحتياطات، نتائج رهن التخصيص، المؤونات التي مازالت تكون، المؤونات الغير مدفوعة بعد فرض الضريبة عليها، و باقي حسابات المجموعة الأولى.

أما الجزء الثاني منها فيمثل ديون طويلة الأجل و هي تلك الديون المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير حيث تاريخ استحقاقها يفوق السنة و المتمثلة عموما في ديون الاستثمارات.

2. ديون قصيرة الأجل:

هي القسم الثاني من الموارد، و تنقسم إلى:

أ- ديون قصيرة الأجل للاستغلال و خارج الاستغلال: و هي موارد مالية ناتجة عن عمليات استغلال واجبة التسديد في مدة أقل من سنة و تشمل الموردين و الضرائب واجبة الدفع و جزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء و حسابات الشركاء ذات المدة القصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى مدتها تقل عن السنة و موارد الخزينة و تتمثل في التسبيقات البنكية و الكشف على الحساب.

و هي عبارة عن ديون مدة استحقاقها قصيرة جدا لذا لا يمكن اعتبارها موارد تغطي الاحتياجات الدورية

ملاحظات: يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية تتعلق ب:

1. المؤونات على الخسائر و الأعباء: إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، فإن نهاية السنة المالية تحدد لنا ثلاث حالات:
- الخسائر التي وقعت فعلا: إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة و بالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في الحدود لا تزيد عن السنة إذن نعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.
 - الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدة طويلة: فإن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكبر من سنة، لذا نعتبر دين على المؤسسة طويلة الأجل.
 - أما الحالة الأخيرة، و هي حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة فإن مقدار المؤون المخصص لها سوف لن يكون له أي معنى أو هدف مبرر و لهذا فسوف يعود إلى أصله و هو ربح إجمالي قبل الضريبة، إذن فالمؤسسة مطالبة بدفع الضريبة على المؤونة غير المبررة، و تكون النسبة غالبا هي نفس الضريبة على الأرباح، إذن فمبلغ المؤونة عديم الهدف سوف يوزع إلى ضريبة تدفع في آخر السنة أو في مدة أقصاها شهور معينة و بالتالي نعتبر دين قصير الأجل و إلى أرباح صافية، و النسبة المتبقية بعد الضريبة سوف تضم إلى النتائج قيد التخصيص.
2. ديون الاستثمار: إن الديون التي تدفع على الاستثمار التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها طويلة، فإن هذا الحساب (ديون الاستثمار) يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، و في كل سنة يطرح من الدفعة التي تطرح في نفس السنة، و التي تضم إلى الديون القصيرة الأجل أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

3. النتيجة السنوية: بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهر على الأكثر، فيعتبر دين قصير المدى على المؤسسة.

4. نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح و الزمن التي تحسب فيه آخر الدورة فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة و في آخر السنة يحسب الفرق بين مبلغ الحقيقي و المدفوع تقديريا، و يسدد الفرق المستحق، أما إذا كانت هناك فرق سلبي فلا يسترجع بل يبقى كتسبيقات للسنة المقبلة.

من خلال التعديلات التي قمنا بها على جانبي الأصول و الخصوم للميزانية المحاسبية نقوم بتجميعها على شكل كتل محدودة الموارد و الاستخدامات، و التي تسمح لنا بتقديم الشكل التالي للميزانية المالية.

الجدول (2-2) الميزانية المالية:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	(2) الأموال الدائمة		(1) الاستخدامات الثابتة
	* الأموال الخاصة * ديون طويلة الأجل		* الاستثمارات * قيم ثابتة أخرى
	(2) الديون القصيرة الأجل		(1) الاستخدامات المتداولة

	<p>1- ديون قصيرة الأجل للاستغلال و خارج الاستغلال.</p> <p>2- خصوم الخزينة - تسبيقات بنكية - الكشف على الحسابات</p>		<p>1- استخدامات متداولة الاستغلال و خارج الاستغلال</p> <p>أ- قيم الاستغلال</p> <p>ب- قيم قابلة التحقيق</p> <p>2- أصول الخزينة* قيم</p>
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة¹

تعريفها:

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية (الخصوم) و السيولة الأصول، و يراعي في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و يمكن أن تستعمل الميزانية المختصرة الأشكال التالية:

الشكل رقم (2 - 2) أشكال الميزانية المختصرة

أموال دائمة	قيم ثابتة	أموال خاصة	القيم الثابتة	استخدامات ثابتة	أموال خاصة
	قيم استغلال	ديون طويلة الأجل	قيم الاستغلال		
ديون قصيرة الأجل	قيم غير جاهزة	ديون طويلة الأجل	قيم غير جاهزة	الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن ب	ص 54 - 55.
	قيم جاهزة		قيم جاهزة		

أصول المتداولة	أموال أجنبية
-------------------	-----------------

المصدر: دادي عدون، مرجع سابق، ص 31.

إعادة الميزانية المختصرة

جدول رقم (2 - 3) الميزانية المختصرة

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة			الأموال الخاصة		
قيم الاستغلال			ديون طويلة الأجل		
قيم غير جاهزة			ديون قصيرة الأجل		
قيم جاهزة					
مجموع الأصول			مجموع الخصوم		

المصدر: دادي عدون، مرجع سابق، ص 32.

التمثيل البياني للميزانية المختصرة:

إمكانية عملية تمثيل الميزانية على أشكال هندسية يمكننا الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية و من الأشكال التي تمثل بها الميزانية استعمال الدائرة، المربع، المستطيل، المثلث.

1- التمثيل بمستطيل: ¹

نقوم أولاً بحساب النسب المئوية لعناصر الميزانية المختصرة باستعمال العلاقات الثلاثية:

$$\text{مج الميزانية} \leftarrow 100\%$$

$$\text{قيمة العنصر} \leftarrow \text{س} \leftarrow \text{س} = \frac{\text{قيمة العنصر} \times 100\%}{\text{الميزانية}}$$

الميزانية

الشكل رقم (2 - 3) التمثيل بالمستطيل:

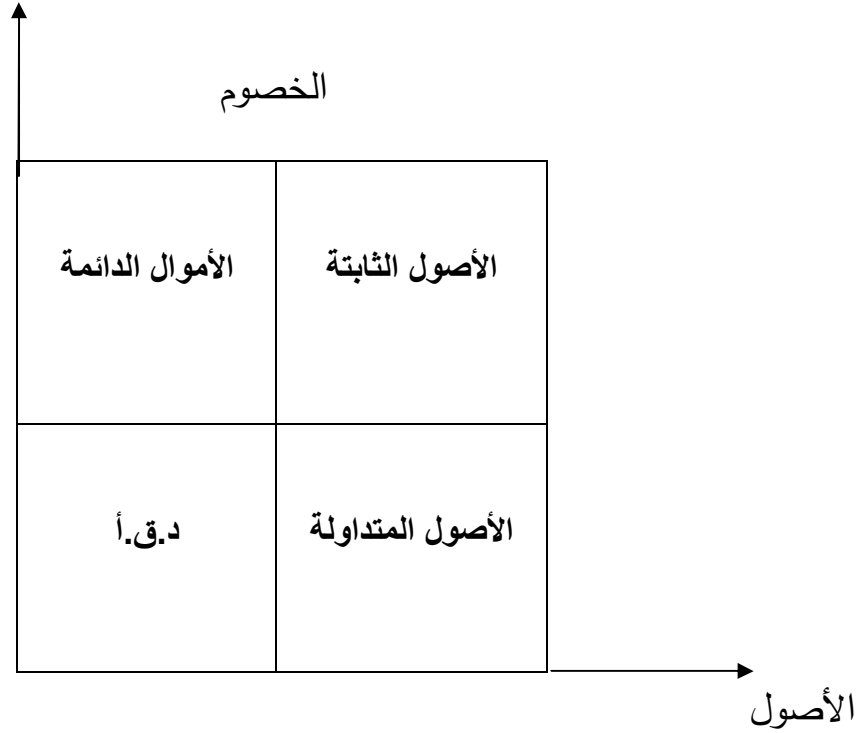
الأصول الثابتة	الأموال الخاصة
المخزونات	د. ط.أ
ق. غ. ج	د. ق. أ
ق. ج	

المصدر: الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص 56.

2- التمثيل بالمرجع: يكون التمثيل بالمرجع لعنصرين فقط لكل من الفصول و الخصوم وكلا الجانبين (الأصول و الخصوم) يمثل على نفس المرجع فقط. ضلعان متقابلان يخصصان لجانب من الميزانية و للتمثيل نتبع الخطوات التالية:

¹ الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص 56.

- نحسب نسبة كل عنصر بالنسبة لمجموع الميزانية.
- نرسم مربع و نجزء ضلعين إلى متتالين منه إلى % 100 .
- نمثل كل عنصر على الضلع المخصص له كما هو في الشكل:



المصدر: الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص 57.

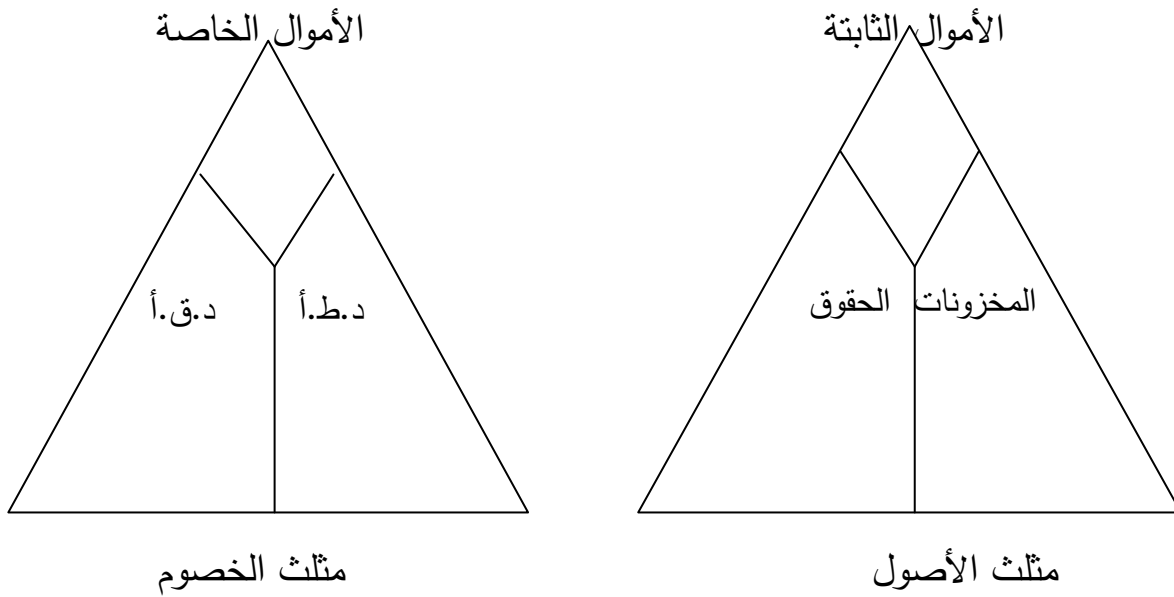
3- التمثيل بالمثلث: نختار المثلث المتقايس الأضلاع

- يقتصر التمثيل على ثلاثة عناصر من الأصول و ثلاثة من الخصوم.
- كل مضع يقسم إلى 100 % و يمثل عليه عنصر واحد و للتمثيل نتبع المراحل التالية:
 - أ. نحسب النسب المئوية لكل عنصر لثلاثة عناصر لكل جانب.
 - ب. نرسم مثلثين متقايسي الأضلاع و نجزء كل ضلع إلى 100 %.
 - ت. نحدد كل ضلع لعنصرين من العناصر التالية.

ث. نمثل كل عنصر بخط موازي للضلع المحدد له في المثلث و يقطع الضلعين الآخرين في نسبة هذا العنصر.

ج. تتلاقى هذه الخطوط الثلاثة في نقطة داخل المثلث و عندما نرسم من هذه النقطة أعمدة على الأضلاع الثلاث فنحصل بذلك على القطع الممثلة لهذا العنصر.

الشكل (2 - 5) التمثيل بالمثلث:



المصدر: الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص 58.

4- التمثيل بالدائرة أو النصف دائرة:

للتمثيل بالدائرة أو النصف دائرة لعدد من العناصر يمكن تخصيص نصف دائرة للأصول و النصف الثاني للخصوم أو دائرة للأصول و أخرى للخصوم و تقسيم الدائرة يكون حسب الدرجات.

مجموع الميزانية ← 360°

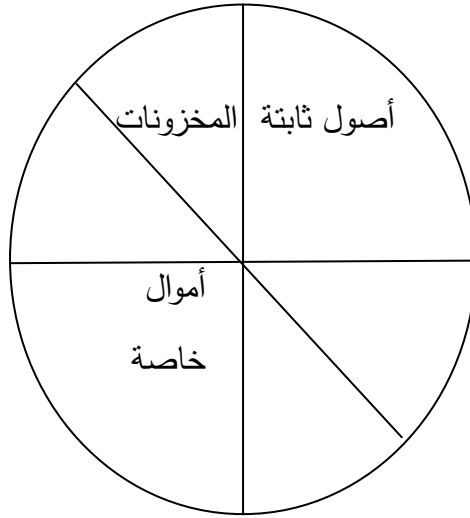
قيمة العنصر ← س

أما إذا أخذنا نصف دائرة فتكون:

مجموع الميزانية ← 180°

قيمة العنصر ← س

الشكل رقم (2 - 6) التمثيل بالدائرة



المصدر: الديوان الوطني للتعليم و لتكوين عن بعد، مرجع سابق، ص 56.

المبحث الثاني: دراسة مؤشرات و نسب التحليل المالي و جدول التمويل

المطلب الأول: التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر الكثير من البحوث و الدراسات أن الجزء الكبير من اهتمامات الإدارة المالية و المدير المالي يكرس من العمليات اليومية الداخلية للمنشأة، و نظرا لكون العمليات مرتبطة أساسا بالموجودات المتداولة، و لكون عناصر هذه الموجودات و المطلوبات المتداولة تتميز بالتقلب و عدم الثبات لذلك فإن الجزء الأكبر من وقت الإدارة المالية تركز الإدارة رأس المال العامل انطلاقا من مكونات الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة المالية:

مفهوم رأس المال العامل: يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة، أو بعبارة أدق الاستثمار في بنود النقدية و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي و غيرها و هناك نوعان من رأس المال العامل، و يساعد هذا التقسيم الإدارة المالية في تحديد إستراتيجيتها و خططها الخاصة بعملية تمويله و أغلب التقسيمات رأس المال إلى¹:

1- رأس المال العامل الدائم.

2- رأس المال العامل المؤقت.

و يقصد برأس المال الدائم: الحد الأدنى من الموجودات المتداولة (النقدية و الاستثمارات المؤقتة و الذمم المدينة و المخزون السلعي) اللازم وجودها داخل المنشأة لمواصلة العمليات التشغيلية اليومية و لهذا فهو دائم طالما أن منشأة الأعمال مستمرة في نشاطها التشغيلي، و لا يمكن الإستغناء عنها و هذا النوع ينقسم بدوره إلى قسمين:

أ- رأس المال الدائم المبدئي.

ب- رأس المال العامل الدائم العادي.

أما رأس المال العمال المؤقت (المتقلب) : و هو الجزء الذي يزيد على رأس المال العامل الدائم و الذي يكون لمواجهة توسع معين بسبب بعض الظروف الموسمية أو الطارئة، و مثال ذلك الاستثمار في المخزن السلعي، سوف يزداد عن مقداره الاقتصادي الدائم عندما تتوقع الإدارة المالية أن الموارد الأولية، مثلا سوف تتعرض إلى الشح في السوق أو إلى ارتفاع أسعارها خلال الفترة القادمة، مما يلزمها أن تزيد من حجم الاستثمار في هذا الجزء من رأس المال العامل و من ثم فهو ليس بالدائم بل هو مؤقت وفقا للظروف.

حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة 1،
ص¹ 157 - 162.

ويقسم هذا النوع من رأس المال العامل أيضا إلى ثلاث أنواع هي:

أ- رأس المال العامل الموسمي.

ب- رأس المال العامل الدوري.

ج- رأس المال العامل للطوارئ.

و من المؤكد أن هذا التقسيم سوف يساعد الإدارة المالية مساعدة كبيرة في رسم إستراتيجيتها و خططها.

صافي رأس المال العامل: يتم تحديده من خلال طرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة هو الأكثر استخداما في مجال الإدارة المالية و نعني بالصافي، أي خالي من أي التزامات مستحقة خلال السنة المتمثلة في المطلوبات المتداولة، أو هو ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تم تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل.

نقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية و هناك طريقتين¹:

أ- طريقة الحساب من أعلى الميزانية: هو أن رأس المال العامل هو الفرق بين الأموال الدائمة الأصول الثابتة:

رأس المال العامل الصافي - الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ب- طريقة الحساب من أسفل الميزانية: هو الفرق بين الأصول المتداولة و الديون القصيرة الأجل:

رأس المال الصافي - الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

و هناك مفاهيم أخرى لرأس المال العامل المتمثلة في :

¹ J. Pegaad amolges financier – paris – libraire vuibert – mai 1991 – p 137.

1. رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و يحسب

رأس المال العامل الخاص - الأموال الخاصة - الأموال الثابتة

و هذا من أعلى الميزانية

أما من أسفل الميزانية

رأس المال العام الخاص - الأصول المتداولة - مجموع الديون

2. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة و هي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العام الإجمالي - مجموع الأصول - الأصول الثابتة

و لدينا كذلك رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الدائم + ديون قصيرة الأجل

3. رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): و هو الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخارجي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة

رأس المال العامل الخارجي - رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخارجي - مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

و لكن قبل الخضوع في ذكر احتياجات رأس المال العامل يجب ذكر الوضعيات الثلاث لرأس المال العامل الصافي: ¹

- رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر و هي الوضعية المستحقة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وضعية قابلة للنقد أي الأموال الدائمة ، الأصول الثابتة
- رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر وضعية خطيرة و خاصة بالنسبة لمؤسسة التوزيع أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة.

من كل هذا نفهم ما يلي:

- رأس المال العامل الصافي موجب هذا يعني يوجد رأس مال عامل القيم المتاحة تغطي المستحقات القصيرة الأجل كما أن المؤسسة تملك هامش أمان لمواجهة التقلبات الممكن حدوثها.

عند تحقيق الأصول المتمثلة في انخفاض الأسعار تغيب الزبائن عن التسديد.

¹ Jean pieretidout - le diguojtique d'entreprise - paris - soiiété délétion et de difussion pour la farmtion - 1989 - p26

- رأس المال العامل الصافي = 0 تعني بأن التوازن المالي على المدى الطويل موجود ولكن هذه الوضعية تبين بأن دورة الاستغلال هي ممولة بشكل كلي بديون قصيرة الأجل.
- رأس المال العامل الصافي $0 >$ تعني أن هناك اختلال في التوازن المالي على المدى الطويل إذن يجب إعادة تكوين رأس المال العامل يكون المورد الدائم لتمويل نشاط المؤسسة.

➡ **احتياجات رأس المال العامل:**¹ هي الفرق بين احتياجات الدورة و مواردها، و هذا الفرق يعبر عن حاجة المؤسسة لموارد أخرى دلتمة غير الديون قصيرة الأجل، و لمعرفة هذه الاحتياجات و الموارد الدورية لابد من تحديد الحسابات التي تدخل في هاتين الأخيرتين وبصفة عامة هي:

1- الاحتياجات الدورية: و هي تضم

- قيم الاستغلال: مكونة من المواد و اللوازم التي تضم، لأن المؤسسة مضطرة إلى تكوين مخزون أدنى لمواصلة نشاطها العادي، بينما المخزون المتداول الذي يتغير حسب مدة دورة

الاستغلال، درجة تنظيم الإنتاج، القروض الممنوحة للمؤسسة ... الخ، البضائع (تمويل هذه المخزونات ضعيف نظرا لارتفاع معدل دورتها) و منتجات نصف مصنعة تتميز بعدم إمكانية اللجوء إلى القرض من المورد مما يجعل مستوى الاحتياج مهما خاصة إذا كانت مدة دورة الاستغلال طويلة، منتجات تامة الصنع، تصريف هذه المنتج يكون حسب طبيعة و وضعية السوق.

- القيم القابلة للتحقيق: الزبائن، أوراق القبض ... الخ، و تتغير حسب وضعية السوق وحسب المواد المعمول بها في القطاع التي تعمل فيه المؤسسة.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 30

2- الموارد الضرورية: تتمثل في ديون المخزونات ، أوراق الدفع، الموردين، كل الديون المتعلقة بالاستغلال... الخ ، أي أن الموارد الدورية تضم ديون قصيرة الأجل ماعدا خصوم الخزينة (تسبيقات بنكية، السحب على المكشوف)

و بناءا عليه يتم حساب احتياجات رأس المال العامل كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل - احتياجات الدورة - موارد الدورة

إ.ر.م.ع (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية - الكشف عن الحساب)

إن احتياجات رأس المال العامل و تطوراتها مفيدة بالنسبة للمسير المالي حيث أنها تبين السياسة المالية للمؤسسة على المدى القصير، سياسة القروض الممنوحة للزبائن وتسيير المخزونات، كما أنها تراعي آجال القروض المقدمة من طرف الموردين، كما تقود إلى دراسة الخزينة.

الخزينة:¹ من بين أهم الوظائف المالية التي يقوم بها التسيير المالي هي تسيير الخزينة بشكل يضمن للمؤسسة تسديد مستحققاتها، و تحصيل حقوقها في المواعيد المحددة، فالخزينة تبين العلاقة الوثيقة الموجودة بين رأس المال العامل و احتياجاته ، أي أنها تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن على المدى القصير يقع بين توازين: الأول رأس المال العامل، و الثاني احتياجات الرأس المال العامل.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 31.

أولاً: مفهوم الخزينة و حسابها: يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي يحوزها المؤسسة لمدة دورة استغلالية وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه من مبالغ سائلة خلال الدورة و يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة - رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة - القيم الجاهزة - تسيقات بنكية

ثانياً: الحالات المختلفة للخزينة

- 1- الخزينة سالبة: (إ.ر.م. < ع.ر.م.ع) : و هي الأصعب و الأخطر حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل لإحتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة، فقد يحدث أن تكون قاعدة التوازن محترمة في المؤسسة (ر.م.ع < 0) و خزينتها سالبة و هذا راجع إلى عدم كفاية رأس المال العامل في تغطية احتياجاتها.
- 2- الخزينة معدومة: و هي الوضعية المثلى للخزينة و تسمى الخزينة الصفرية ففي هذه الحالة نلاحظ (إ.ر.م.ع = ر.م.ع) أي أن المؤسسة تعمل على مطابقة السيولة المتوفرة باستحقاقية الديون بمعنى أن فائض رأس المال العامل قد استغل في الأجل القصير مما يدل على أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية، أي ليس هناك إفراط أو تبذير (أموال مجمدة) مع عدم وجود احتياجات.
- 3- الخزينة الموجبة (إ.ر.م.ع > ر.م.ع) : و هي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي من اتخاذ لقرارات : مثل توظيف هذا الفائض على المدى القصير.

المطلب الثاني: التحليل المالي عن طريق نسب التوازن المالي:

✚ **ماهية النسب:** ¹ النسب بشكل عام تقيس علاقة بين رقمين: بسط و مقام ويجب أن تكون

هذه العلاقة منطقية، فالنسب المالية هي إذن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمنشأة و تمثل هذه العلاقة ارتباطا ذا مغزى بأحد أو بكل الأهداف الأساسية التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها فمن الأهداف مثلا:

- 1- توفير السيولة لتأمين الوفاء بالتزامها عند موعد استحقاق.
- 2- تحقيق أحسن عائد ممكن.
- 3- البقاء و الإستمرار.
- 4- النمو و الإزدهار.

فالنسب المالية بشكل عام نقيس مدى قدرة الشركة على:

- أ. توفير عنصر الأمان للأموال المستثمر فيها.
- ب. توليد أرباح و عوائد مجزية لحملة أسهمها.
- ت. مواجهة الالتزامات و الوفاء بها عند موعد الاستحقاق.
- ث. استثمار الأموال بشكل يحقق أفضل العوائد.
- ج. استخدام أصول الشركة على أفضل وجه.
- ح. الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل.

✚ مكونات و عناصر كل صنف:

- أ. سيولة الشركة: و تعني قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في الموعد المحدد للوفاء حسب السير الطبيعي للأمر.

¹ زياد رمضان، مرجع سابق، ص 142.

ب. سيولة الأصل : و تعني بسهولة و سرعة تحويل الأصل إلى نقد جاهز دون خسائر تذكر وأشد الأصول سيولة هو النقد الجاهز و الأصول المتداولة جميعها أصول سائلة إلا أنها تختلف من حيث درجة سيولتها حسب قربها أو بعدها من النقد الجاهز فأشد الأصول المتداولة سيولة هي النقد الجاهز و أقلها سيولة هي بضاعة في المخزن.

ت. النقد الجاهز: يستعمل لفظ السيولة أيضا بمعنى النقد الجاهز و ينتشر هذا الاستعمال في أوساط المصارف، و أهم النسب ما يلي :

1- نسبة التداول.

2- نسبة السيولة السريعة.

3- صافي رأس المال العامل الدائم.

4- القدرة على خدمة الدين.

5- القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة.

و فيما يلي شرح لهذه النسب:

1. نسبة التداول: يتم استخراج نسبة التداول كما يلي:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

و كلما كان الجواب أكبر دل ذلك على سيولة أكبر

2. نسبة السيولة السريعة: و تستخرج كما يلي:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة باستثناء البضاعة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتستخدم هذه النسب للتأكد من قدرة الشركة على الوفاء حتى ولو لم تكن قادرة على بيع شيء من البضاعة حيث يلاحظ أن البضاعة قد استثنيت لأنها أقل سيولة، و يكون الوضع أفضل من ذلك بكثير.

3. صافي رأس المال العامل: يعرف صافي رأس مال العامل بأنه الأصول المتداولة

مطروحا منها الخصوم المتداولة و هو بين هامش الأمان الذي تتمتع به الشركة من حيث زيادة أصولها المتداولة على خصومها فهو:

أ. يبين المدى الذي تستطيع به أن تتخفف قيمة الأصول المتداولة في السوق قبل أن تصبح الشركة عاجزة عن تغطية ديونها قصيرة الأجل بموجودات سائلة.

ب. مقدار ما تم تمويله من الأصول المتداولة بأموال طويلة الأجل.

4. القدرة على خدمة الدين: إن المقصود بخدمة الدين هو دفع الدين و الأقساط الواجب

دفعها في موعد استحقاقها و يتم قياس هذه القدرة باستخدام النسب المالية

$$\text{مرات تغطية الأرباح للفوائد الأقساط} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{الفوائد المدينة + الأقساط المستحقة}}$$

و كلما زاد عدد المرات كان الوضع أفضل

5. القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة: المقصود بالالتزامات الثابتة الواجب على

الشركة دفعها للتشغيل بغض النظر على الأرباح مثل أجرة الأصول الثابتة و أقساط الديون (السندات) إن كانت الأصول و المعادلة المستعملة تشبه معادلة خدمة الدين إلا أن هذه الالتزامات تضاف إلى مقام المعادلة لتصبح كما يلي

$$\text{القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب} + \text{أجرة الأصول الثابتة}}{\text{الفوائد + الأقساط + أجرة الأصول الثابتة}}$$

إن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الثابتة يشكل تهديدا أساسيا لاستمرارية التشغيل ومؤشرا حقيقيا على ضعف سيولة الشركة، و كلما ارتفعت الإجابة كلما دل ذلك على ارتفاع قدرة الشركة على دفع الالتزامات الثابتة و من المستحسن مقارنة هذه النسبة بمعيار الصناعة وبالمعيار التاريخي لسنوات عديدة.

ثالثا: نسب الكفاءة: ¹ يهتم المحلل بهذه المجموعة من النسب للحكم على مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها.

رابعا: نسب هيكل رأس المال: ² تسمى أيضا نسب الرفع تستخدم لقياس المدى الذي اعتمدت الشركة فيه على أموال الغير لتمويل و مجوداتها، فتقيس نسب الأصول التي تم تحويلها بأموال الغير (الاقتراض) كما تتبين قدرة الشركة على الوفاء في المدى الطويل و من أهم النسب في هذه المجموعة:

1- نسبة الرافعة المالية.

2- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين.

1- **نسبة الرافعة المالية:** نسبة القروض طويلة الأجل إلى مجموع الأصول

$$100 \times \frac{\text{مجموع الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} =$$

محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، أساسيات الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 75 - 77.

² زياد رمضان، مرجع سابق، ص 181 - 182 - 183.

و تدل هذه النسبة على مقدار اعتماد الشركة على أموال الاقتراض في تمويل موجوداتها، وكلما هذه النسبة كلما ازدادت هذه النسبة كلما ازدادت مخاطر عدم قدرة الشركة على الوفاء.

2- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:

$$\text{مجموع الديون بغض النظر عن أجلها} \\ 100 \times \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{حقوق المساهمين}} =$$

إن ارتفاع النسبة كما هو سائد في الصناعة تعني زيادة في اعتماد الشركة على الأموال الاقتراض و يعني أيضا أن الاستثمار في هذه الشركة أصبح أكثر خطرا و انخفاض هذه النسبة عما هو سائد في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة تعني سيولة طويلة الأجل أكبر ومخاطر التمويل أقل.

خامسا: نسب القيمة السوقية¹ : تمكن هذه المجموعة من النسب المالية من المزج بين البيانات المحاسبية و المعلومات المالية الخاصة بسوق الأوراق المالية، و هي تساعد إدارة المشروع على التعرف على اتجاهات المستثمرين.

1- **نسبة سعر السهم إلى إيراداته:** تشير هذه النسبة إلى ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل كل أي عملية أرباح و في حالة ارتفاعها يدل على أحد التفسيرات التالية:
أ. يتوقع المستثمرين أن تزداد التوزيعات لحملة الأسهم.

¹ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 78-79.

ب. ترتبط الأسهم بدرجة الخطورة منخفضة فلذلك المستثمرين يشعرون بالرضا اتجاه إيرادات منخفضة و لكنها مضمونة.

ت. يتوقع أن يحقق المشروع درجة مقبولة من النمو مع الاستثمار في دفع نسبة كبيرة من الإيرادات.

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{إيرادات السهم الواحد}} =$$

2- نسبة التوزيعات لنسبة السهم: تهتم هذه النسبة بالتوزيعات و علاقتها بالسعر السوقي للأسهم.

$$\frac{\text{التوزيعات للسهم}}{\text{السعر السوقي للسهم}} = \text{نسبة التوزيعات إلى سعر السهم}$$

3- نسبة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية: تشير القيمة الدفترية للسهم إلى الحقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم و تظهر هذه النسبة قيما ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل القيمة الدفترية لأموال الملكية.

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

جدول رقم (2 - 4) مظاهر و أعراض بعض المشاكل المالية كما تظهرها النسب المالية:

الحلول المقترحة	المشكلة	أعراض المشكلة
<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على تمويل إضافي - التشدد في منح الإئتمان - إتباع سياسة نشطة في مجال التحصيل 	<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض مستوى النقدية - حجم الذمم مبالغ فيه 	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة السيولة لا تتفق مع المتوسط العام للصناعة
<ul style="list-style-type: none"> - رفع كفاءة إدارة المخزون - محاولة تخفيض التكاليف. - بيع الأصول العاطلة. - زيادة عدد و كفاءة رجال البيع، وتنشيط الإعلام. - دراسة سعر البيع و رفعه، تقليل من التكاليف الإدارية. - الإعتماد على التمويل بالأموال الملكية. 	<ul style="list-style-type: none"> -زيادة حجم المخزون، -ارتفاع تكاليف التشغيل، -وجود أصول عاطلة، -حجم المبيعات ضعيف - سعر البيع غير مناسبة، تكاليف إدارية مرتفعة، كبر حجم مدفوعات الفائدة. 	<ul style="list-style-type: none"> -نسبة الربحية لا تتفق مع المتوسط العام للصناعة

المصدر : ، نهال فريد مصطفى، أساسيات الإدارة المالية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديد للنشر - 2003، ص 40.

المبحث الثالث: دراسة تحليل الاستغلال

المطلب الأول: جدول حسابات النتائج

تعريفه: عبارة عن جدول يجمع مختلف التكاليف و الإيرادات الفارق بينهما يعطينا نتيجة الدورة ربحاً أو خسارة¹

و هناك تعريف آخر بجدول حساب النتائج " جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من النفقات و الإيرادات" و بمقارنة مرحلية لحسابات النفقات بحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج جزئية " الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال" إلى أن نحصل على النتيجة الصافية (نتيجة الدورة)²

العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

أولاً: الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة و تكاليف شراءها و الهامش الإجمالي "التجاري" يظهر في المؤسسات التجارية أو المختلطة و لا يظهر في المؤسسات الإنتاجية إلا في حالات استثنائية و يتم حسابها بالعلاقات التالية:

الهامش الإجمالي: ح/80 - مبيعات بضاعة: ح/70 - بضائع مستهلكة : ح/60

و يعتبر الهامش الإجمالي ذو أهمية كبيرة في تسيير نشاط المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباحها من خلال عملية البيع، و تستعمل بعض النسب في قياس درجة مردودية النشاط التجاري للمؤسسة.

ثانياً: القيمة المضافة:

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 74.

² بوتين محمد، مرجع سابق، ص 42.

- هي الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات و موارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة.

- نسبة إلى اسمها " تعبر القيمة المضافة على تلك الزيادة في القيمة التي تدمجها المؤسسة في منتجاتها نسبة لقيمة السلع و الخدمات المشتراة من الآخرين".¹

و حسب المخطط الوطني المحاسبي، يختلف حساب القيمة المضافة من نشاط لآخر حيث:

• في المؤسسة التجارية:

المضافة: ح /81) - الهامش الإجمالي: ح/80) - موارد و لوازم و خدمات مستهلكة: ح / 61 + ح /62)

• في المؤسسة الإنتاجية:

القيمة المضافة ح/81) - الحسابات (71+72+73+74+75) - الحسابات (61 - 62)

• في المؤسسة الخدمائية:

القيمة المضافة: ح/81) - الحسابات (74+75) - الحسابات (61+62)

• في المؤسسة المختلطة:

القيمة المضافة: ح/81) - الهامش الإجمالي - القيمة المضافة للمؤسسة الإنتاجية

¹ Jean pierre thibeaut : le diagnostique de l'entreprise.

إن مجموع القيم المضافة للمؤسسات يمثل لنا النتائج الداخلي الخام كما تستعمل القيمة المضافة بمساعدة المحلل المالي بمتابعة تطور المؤسسة و مقارنتها مع المؤسسات الأخرى من حيث مساهمتها في الناتج الوطني الداخلي الخام وتحدد مكانة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: نتيجة الاستغلال:

هي نتيجة النشاط العادي و الأساسي لدورة معينة و تعد كمؤشر أساسي أكثر من النتيجة الإجمالية التي تتأثر بالنشاط الغير عادي للمؤسسة الإستثنائي، و تعد القيمة المضافة من عناصرها مما يستدعي القول إن نتيجة الاستغلال أشمل من القيمة المضافة كما تعتبر مؤشر من مؤشرات المردودية و حسب ما جاء به المخطط المحاسبي الوطني أن نتيجة الاستغلال هي الفرق بين أعباء و إيرادات الاستغلال.

$$\text{نتيجة الاستغلال: (ح/83 - ح/81) + حسابات (77+78) - حسابات (63+64+65+66+68)}$$

رابعاً: نتيجة خارج الاستغلال

إن هذه النتيجة تحدد لنا نتيجة النشاط الاستثنائي للمؤسسة و ذلك مثل تحصيل بعض الإيرادات المتعلقة بالسنة الماضية التي لا تدخل في الدورة الاستغلالية و تسديد تكاليف السنوات السابقة أو تحصيل إيرادات سنوات سابقة أو القيام بنشاط خارج الاستغلال مثل التنازل عن استثمار.

خامسا: النتيجة الإجمالية:

نتيجة خارج الإستغلال: ح / 84) - نواتج خارج الاستغلال: ح/79) - تكاليف خارج
الاستغلال: ح/ 69)

هي الجمع بين نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال

النتيجة الإجمالية: ح/ 880) =- نتيجة الاستغلال: ح/83) + نتيجة خارج الاستغلال: ح/ 84)

سادسا: النتيجة الصافية:

تتمثل في النتيجة التي حققتها المؤسسة و الربح المحقق، وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح كما يمكن اعتبارها مؤشرا مهما لقياس مردودية رؤوس الأموال الخاصة المستخدمة في المؤسسة كما تقيس لنا أيضا مردودية عناصر الأصول الثابتة

النتيجة الصافية: د/80) - النتيجة الإجمالية: د/880) - ضرائب على الأرباح

الجدول رقم (2 - 6) جدول حسابات النتائج

رقم الحسابات	اسم الحساب	المدين	دائن
70	مبيعات بضاعة	*****	*****
60	بضاعة مستهلكة	*****	*****
80	الهامش الإجمالي	*****	*****
80	الهامش الإجمالي	*****	*****
71	إنتاج مباع	*****	*****
72	إنتاج مخزون	*****	*****
73	إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	*****	*****
74	أداء خدمات	*****	*****
75	تحويل تكاليف الإنتاج	*****	*****
61	مواد و لوازم مستهلكة	*****	*****
62	خدمات	*****	*****
81	القيمة المضافة	*****	*****
81	القيمة المضافة	*****	*****
77	إيرادات متنوعة	*****	*****
78	تحويل تكاليف الانتاج	*****	*****
63	نفقات المستخدمين	*****	*****
64	ضرائب و رسوم	*****	*****
65	مصاريف مالية	*****	*****
66	مصاريف متنوعة	*****	*****
68	مخصصات الإهلاكات و المؤونات	*****	*****
83	نتيجة الاستغلال	*****	*****
79	إيرادات خارج الاستغلال	*****	*****
69	نفقات خارج الاستغلال	*****	*****
84	نتيجة خارج الاستغلال	*****	*****
83	نتيجة الاستغلال	*****	*****
84	نتيجة خارج الاستغلال	*****	*****
880	النتيجة الإجمالية للدورة	*****	*****
889	الضريبة على الأرباح	*****	*****

المصدر: المخطط الوطني للمحاسبة

المطلب الثاني: التدفق المالي و التمويل الذاتي

إن إعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو كمقياس لدرجة مردودية المؤسسة لا يمكن أن يكون كاملا أو صحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعمل طرقا معينة من الاهتلاكات تؤثر على تحديث النتيجة النهائية للمؤسسة و هذه الاهتلاكات في نفس الوقت إيراد للمؤسسة و ليس مصروفا عاديا و هذا ما يجعل حساب الفائض النقدي مهم و الذي ينقسم إلى 3 أنواع:¹

1-التدفق النقدي الإجمالي:

التدفق النقدي الإجمالي = النتيجة الإجمالية للدورة + الاهتلاكات و المؤونات

إن إستعمال التدفق يسمح على الأقل بإزالة تقلبات طريقة الاهتلاكات المطبقة من طرف المؤسسة عبر الزمن، إن التدفق النقدي يمثل مؤشر جيد لربحية المؤسسة، إن قدرة المؤسسة على تحقيق نتيجة إيجابية يمكن قياسها بالنسبة التالية (التدفق النقدي، رقم الأعمال) هذه النسبة تكون أكثر ارتفاعا من الصناعات ذات الرأس المال الكبير من الصناعات الخفيفة وهذا يوضح وزن الاهتلاكات في التدفق النقدي بالنسبة للأولى

2-التدفق النقدي الصافي:

التدفق النقدي الصافي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات

3- التدفق النقدي للاستغلال:

التدفق النقدي للاستغلال = نتيجة الاستغلال - الاهتلاكات و المؤونات

يهتم المستثمرون بقدرة الربح العادي للمؤسسة أي من دون نتائج خارج الاستغلال (الاستثنائية) هذه القدرة على الربحية ممثلة بالتدفق النقدي على الاستغلال.

¹ J. Pegaad amolges financier – paris – libraire vuibert - 8^e ed, paris – 1995 – p57.

المطلب الثالث: تحليل خطر الإستهلاك

حتى يكون التحليل المالي أكثر دقة يجب دراسة مستقبل المؤسسة من خلال الدراسة للمخاطر التي قد تواجهها و عليه يجب على المحلل المالي تحليل خطر الاستغلال المالي من خلال تحليل التعادل الذي يقصده به تحليل التكاليف و الإيرادات مقارنة بمستوى المبيعات، يساعد هذا التحليل على تسعير المنتجات و تحديد كميات الإنتاج اللازمة لتحقيق مستوى معين من الأرباح و هو يعتمد على مجموعة من الفروض من أهمها ما يلي:¹

- التكاليف الكلية و الإيرادات الكلية و هي عبارة عن دالة خطية لكمية الإنتاج.
- الكمية المباعة تعادل الكمية المنتجة بمعنى أن كل ما ينتج يباع.
- يفترض تحليل التعادل أن كل بقية العوامل التي لها أثر على التكاليف و الإيرادات الثابتة لا تتغير خلال الزمن كفاءة الإنتاج و المزيج الإنتاجي و أسعار عوامل الإنتاج ومستوى المبيعات.
- إمكانية بيع الكمية من المنتجات بسعر محدد.

تعريف عتبة المردودية:² عتبة المردودية بالمؤسسة هي عبارة رقم الأعمال أو حجم

النشاط الذي يحقق نتيجة معدومة و تسمى أيضا:

- نقطة التعادل: هي النقطة التي يعادل فيها رقم الأعمال مع مجموع التكاليف.
- عتبة الربحية: هي النقطة التي ينعدم فيها الربح.
- رقم الأعمال الحرج: هو رقم الأعمال الذي يعطي مجموع التكاليف.
- الهدف من حساب عتبة المردودية:** إضافة إلى الهدف الأول و المتمثل في إيجاد حجم النشاط الأدنى الواجب على المؤسسة لا تنسى أنها تهدف إلى تحقيق الأرباح لأجل إعداد

¹ نور الدين حبابة، الإدارة المالية - دار النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - 1997 - ص 286.
² Vinent allard - analyse financier et contrôle budgétaire - édition Cecchi 2000 p11.

الموازنة الاستغلال و كذلك اتخاذ القرارات فإن المؤسسة بحاجة إلى العلاقة بين التكلفة، الحجم، الربح.

➡ آلية حساب عتبة المردودية: تستخرج عتبة المردودية بطريقتين هما: الطريقة الحسابية والطريقة البيانية.

1- الطريقة الحسابية: ¹

أ. رقم الأعمال = الكمية المباعة × سعر البيع الوحدوي

ب. التكاليف المتغيرة = الكمية المباعة × التكلفة المتغيرة الواحدة.

بتعويض أ . ب في معادلة النتيجة نجد:

النتيجة - [(سعر البيع الواحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة) × الكمية المباعة] - التكاليف الثابتة.

النتيجة - 0 تعني: (سعر البيع الواحدة - التكاليف المتغيرة للوحدة) × الكمية المباعة - التكاليف الثابتة أو أي:

الكمية المباعة = التكاليف الثابتة/ الهامش على التكلفة المتغيرة للوحدة.

من هذه العلاقة تمثل حجم التعادل أي عتبة المردودية بالكمية.

و لحساب عتبة المردودية بالقيمة نقوم بضرب حجم التعادل في سعر البيع الوحدوي

أو بطريقة أخرى:

عتبة المردودية = رقم الأعمال الصافي × التكاليف الثابتة / الهامش على التكلفة المتغيرة

عتبة المردودية = التكاليف الثابتة / نسبة الهامش على التكلفة المتغيرة

¹ محمد فرкос، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 69.

كما تحدد عتبة المردودية زمنا وفقا للعلاقة التالية

عتبة المردودية زمنيا - (نقطة التعادل بالقيمة / رقم الأعمال الصافي)

2- الطريقة البيانية: ¹ هناك ثلاث طرق لإيجاد نقطة التعادل نذكر منها واحدة فقط:

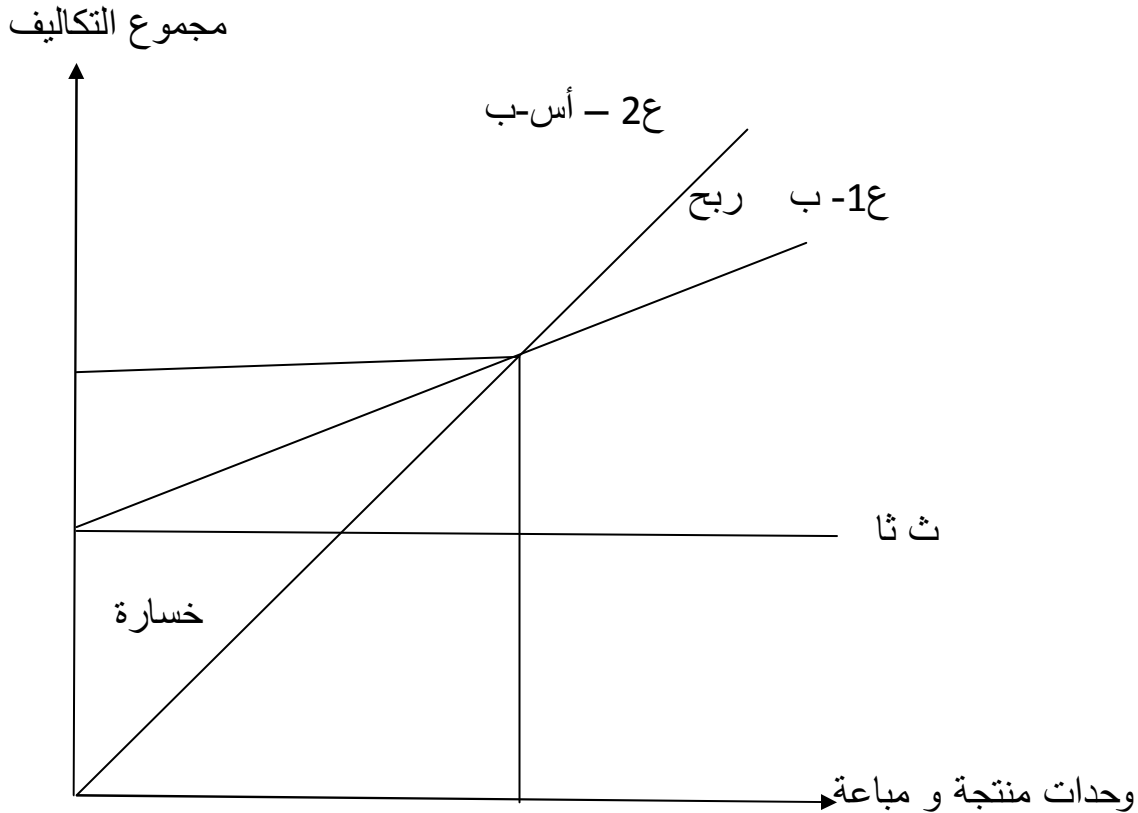
رقم الأعمال - مجموع التكاليف

معادلة منحنى التكاليف هي $ع = 1 = س$

معادلة منحنى التكاليف هي $ع = 2 = أس + ب$

أ. التكاليف المتغيرة / رقم الأعمال الصافي
ب. التكاليف الثابتة

الشكل رقم (2 - 7) عتبة المردودية بيانيا



عتبة المردودية

¹ محمد فركوس، الموازنات التقديرية، مرجع سابق، ص 70.

هامش الأمان: ¹

عندما تحقق المؤسسة رقم الأعمال معين يقيس إلى رقم الأعمال التعادل فإذا كان أقل منه يعني أن المؤسسة في منطقة الخسارة أما إذا كان أكبر منه يعني أن المؤسسة حققت ربح و عليه الاحتفاظ بهذه الزيادة إذن نعني بهامش الأمان الانخفاض الممكن في رقم الأعمال قبل أن تبدأ المؤسسة في تحقيق الخسائر و يسمى أيضا بالهامش المردودية و يحسب كما يلي:

هامش الأمان - رقم الأعمال الصافي - رقم أعمال نقطة التعادل

هامش الأمان - النتيجة / نسبة الهامش على التكلفة المتغيرة

و يمكن التعبير عنه بنسبة مئوية و هو ما يطلق عليه بمعدل الأمان كما يلي:

معدل الأمان - (هامش الأمان / رقم العمال الصافي) $\times 100$

معدل الأمان (النتيجة / الهامش على التكلفة المتغيرة) $\times 100$

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 115.

المبحث الرابع: توظيف المعطيات المالية الناتجة عن التحليل و المعالجة (الداخلية و الخارجية)
واتخاذ القرارات المالية:

المطلب الأول: توظيف المعطيات الناتجة عن التحليل و المعالجة خارجيا: ¹

📌 الوصاية: (معدل نمو المؤسسة/ نمو القطاع) : من أجل تحديد مستوى نمو المؤسسات

الاقتصادية، هناك عدة عوامل نركز عليها و التي تتمثل فيما يلي:

- تطور معدل رقم الأعمال
- معدل تغير القيمة المضافة
- ارتفاع مستوى الأرباح أو الخسارة و ذلك بعد خصم الطريقة.
- ارتفاع تكلفة العظمى و المتمثلة في:

أ. المنتجات.

ب. تكاليف خارج الاستغلال.

ت. قدرة التمويل الذاتي

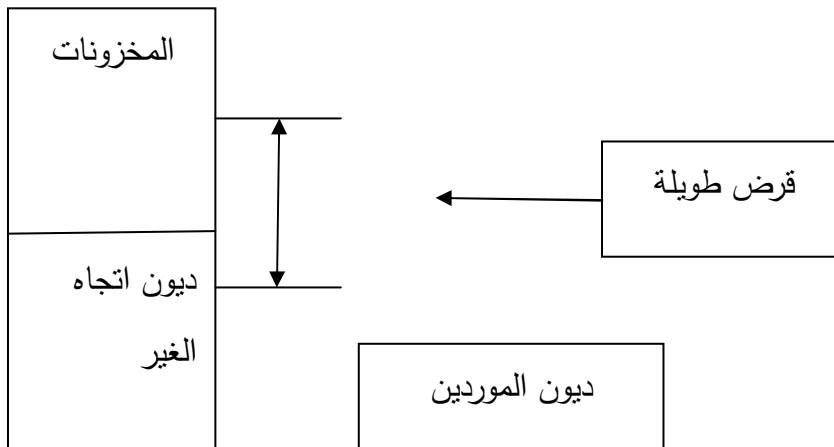
📌 مؤشرات إدارة الضرائب: تعتمد إدارة الضرائب من عملية الفحص المحاسبي على مؤشرات

مالية وفقا للمعايير التالية:

- أ. طبيعة نشاط و حجم المؤسسة.
- ب. القيمة المضافة المحققة.
- ت. معدل الهامش الخام
- ث. معدل الهامش الصافي أو الربح الصافي.
- ج. معدل الهامش الصافي.

¹ Robert papink f'art de diriger – paris 1998 – p 64

- ✚ **المصرفيون و رجال الأعمال:** من أجل تكوين ملف التمويل قابل لإفادة المصرفي، هناك عدة مؤشرات يستخدمها صاحب البنك لتحليل طلب التمويل هذا و خاصة إذا كانت القروض المطلوبة من طرف المؤسسات تمارس نشاطات لعدة سنوات.
- 1-** المصرفي يطمح ألا يكون مقدار الاستدانة الطويلة أو المتوسطة يتجاوز ثلاثة أو أربع مرات قدرة التمويل الذاتي.
- 2-** إن البنوك تقبل في بعض الأحيان تمويل القيم الثابتة بقروض طويلة أو متوسطة الأجل.



المصدر: Robert papink f'art de diriger – paris 1998 – p 65

المطلب الثاني: توظيف المعطيات المالية الناتجة عن التحليل و المعالجة داخليا:¹

✚ **التحليل الائتماني:** يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف عن مقدرة المدين على السداد أي

الوفاء بالالتزامات اتجاه القروض.

✚ **التحليل الإستشاري:** تستعمل التحليل المالي في تقييم الإستثمارات أسهم الشركات و إسناد

القرض و بالتالي تقييم المؤسسة نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات.

✚ **التحليل الاندماج و الشراء:** قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شركتين أو أكثر

معا لتكوين شركة جديدة لابد من تقييم كل شركتين و تقدر الأداء المستقبلي لها.

إذا كان تقييم الأداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحية و كفاءتها في إدارة مجوداتها و توازنها

المالي و سيولتها و هذه لا يتم إلا من خلال استخدام التحليل المالي أي للتحليل المالي دور فعال

و مهم جدا في التشخيص المالي أو تحديد وضعية المؤسسة من الناحية المالية، و إبراز نقاط

الضعف و القوة في المؤسسة مما يساعد المسيرين داخل المؤسسة في اتخاذ القرارات الصائبة،

و إبعاد المؤسسة على دائرة الخطر و هذا ما سنتطرق إليه في كيفية اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الثالث: اتخاذ القرارات

إن تعاريف القرارات المالية عديدة و متنوعة توجز أهمها فيما يلي:

إن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو حسم أو إختيار أحد الحلول الممكنة و البديلة لتمثيل

موضوع معني أو تحقيق غرض ما لمواجهة مواقف محددة متعلق بالجانب المالي للمؤسسة وذلك

على ضوء مقدمات و معطيات و معلومات و معايير تساعد على حسن الاختيار و بالتالي اتخاذ

قرار ملائم في إطار خطة إستراتيجية التي تسير عليها المؤسسة و سياستها العامة أو الخاصة

بتوفير الوسائل المالية و لوظائفها التي تحتاج إليها للوصول إلى الأهداف الخاصة بهذه الوظائف

المحققة للهدف العام للمؤسسة ككل.

¹ عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص 141 - 142.

- إن القرارات المالية تدخل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة، فلا يمكن أن تتصور نشاط تقوم به الإدارة أو أقسامها بمعزل عن النواحي المالية.
- إن نتائج القرارات المالية لا تضم بسرعة بل تستغرق في وقت طويل مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ القرارات.

- 📌 **خطوات اتخاذ القرارات المالي:** إن اتخاذ القرارات كما ذكرنا سابقا يهدف إلى تحقيق هدف أو غرض معين، لكن اتخاذ أي قرار مالي يجب أن يمر بالخطوات التالية:
- 1- **تحديد المشكلة:** يجب على متخذ قرار أن يحدد مشكلة، شكل واضح .
 - 2- **تجميع البيانات و المعلومات:** بعد أن يقوم متخذي القرار بتحديد المشكلة و تعريفها تعريفا واضحا يقوم بتجميع كل البيانات و المعلومات المتعلقة بالمشكلة المطروحة
 - 3- **طرح البدائل و اختيار البديل المناسب:** بعد جمع كل المعلومات الخاصة لطبيعة المشكلة يقوم متخذ القرار بطرح البدائل الممكنة لحل المشكلة.
 - 4- **تنفيذ الدليل المختار:** أي تحويل البديل المختار إلى عمل فعال و من خلال اتخاذ القرار موضع التنفيذ.¹

- 📌 **أنواع القرارات المالية:** يمكن تلخيص أنواع القرارات المالية في ثلاث أنواع هي:
- 1- **قرارات مالية طويلة الأجل:** من خلال ذلك نجد أن القرارات المالية الطويلة الأجل تنفرع إلى نوعين:
- أ. قرارات الاستثمار طويلة الأجل
 - ب. قرار التمويل طويل الأجل

¹ جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار المكتبة، عين الشمس، مصر، 1996، ص117.

2- القرارات المالية المتوسطة الأجل : يستخدم التمويل احتياجات دائمة من الأموال كتمويل

الأصول الثابتة أو المشروعات التي تكون قيد التنفيذ و يصبح على المؤسسة أن تختار

أساليب التمويل الملائمة طبقا للاستحقاقات الخاصة بمختلف أنواع المصادر غير أن

القروض المصرفية المتوسطة الأجل هي المصدر الرئيسي لهذا النوع من التمويل

3- القرارات المالية القصيرة الأجل: تعتبر القرارات المالية القصيرة الأجل قرارات عملية

حيث أن دورة التمويل في المدى القصير تسمح بتمويل الاحتياجات الموسمية والمؤقتة من

الأموال ك شراء المواد الأولية مثلا، أو الاقتراض من البنوك أو بمعنى آخر تمويل دورة

الاستغلال.¹

¹ سيد الهواري، الإدارة المالية ، منهج اتخاذ القرارات، مكتبة عين الشمس ، مصر، 1996، ص 52.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي في التحليل المالي و ذلك من خلال دراسة كل من الميزانية المحاسبية و المالية و جدول حسابات النتائج و التمويل مع إبراز كيفية التحليل بهذه الجداول.

كما ركزنا على دراسة أهم النسب الذي يعتمد عليها التحليل المالي كأداة وظيفته على أحسن وجه و بصورة واضحة و مكتملة للجداول السابقة.

إضافة إلى ما سبق تطرقنا إلى كل من عتبة المردودية و التدفقات النقدية و كيفية اتخاذ القرارات المالية على أساس المعطيات الناتجة من التحليل و معالجة المعطيات المالية بالأساليب وقواعد التحليل المالي

مقدمة

تعرضنا في الفصلين السابقين إلى دراسة التحليل المالي بجانبه النظري و تطبيقاته العملية حيث بينا أساليب تقديم الأداء المالي في الماضي و الحاضر و اتخاذ القرار الصائب في المستقبل لتصوير هذا الموضوع على الواقع قمنا بدراسة التحليل المالي حيث اتبعنا منهجية تحليلية تمثلت في تقديم المؤسسة ووحداتها مع التركيز على إدارة المحاسبية و المالية في الوحدة مجال الدراسة باعتبارها مصدر المعلومات المالية و تحليلها لسنوات 2018 - 2019 - 2020 وذلك من أجل تشخيص الوضعية المالية للوحدة. و على هذا الأساس قسمنا الفصل إلى:

✚ المبحث الأول: تقديم مؤسسة صيدال

✚ المبحث الثاني: تحليل الميزانية و دراسة المؤشرات التحليل المالي

✚ المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة صيدال فرع أنتيبوتيكال

المطلب الأول: نظرة تاريخية حول المؤسسة

لقد سخرت الجزائر جزء من إمكانياتها لإنشاء مجمع صيدال و هو من أكبر المشاريع في الجزائر، و هذا المجمع هو نتيجة إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية PCA سابقا و هي مؤسسة اشتراكية تأسست رسميا سنة 1984 حيث تم قرار تنظيمها بالمرسوم رقم 23 . 6-77 N جوان 1977 و المعدل بالمرسوم رقم 82-167 . M ل أبريل. 1982

حتى جوان 1986 صيدال كانت تمارس نشاطها تحت وصاية وزارة الطاقة و الصناعات الكيمائية و البتر كيميائية و في 13 أبريل 1985 عدلت تسمية المؤسسة و أصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للمواد الصيدلانية .تحت رمز SAIDAL بمقتضى مرسوم رقم 74-85 و في 02 فيفري 1998 أنشئ المجمع عن إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية صيدال (شركة ذات أسهم) و قد نشأت هذه المؤسسة بدورها عن المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني.

تسمية " صيدال " مشتقة من كلمة " صيدلية " و تعني حرفة و استحضر الأدوية.

المطلب الثاني: تعريف فرع أنتيبوتيكال

فرع أنتيبوتيكال أو فرع مضادات الحيوية يقع بولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة -و هم متواجد على بعد 15 كلم عن مقر الولاية و يتربع على مساحة تقدر ب 16 هكتار و بعد إعادة هيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية الصيدال تحول اسمه من مركب المضادات الحيوية التابع لمجمع صيدال و لقد دخل بصفة رسمية في استقلالية التسيير في 02 فيفري. 1998

ونظرا لكون المضادات الحيوية يمثل مشروعا ضخما من أكثر و أهم المشاريع في مجال الصناعة الصيدلانية على المستوى الإفريقي و العالمي، أسند انجازه إلى مؤسسة ايطالية كتيب CTIP لما تملكه هذه الأخيرة من خبرة و تكنولوجيا دقيقة فيما يخص بناء المنشآت الصيدلانية باعتبار هذه الأخيرة منشآت خاصة .

و فيما يلي سنعرض أهم الخطوات المتخذة من قبل الدولة الجزائرية فيما يخص إنشاء هذا الفرع.

-1 في جوان 1972 ، تم عرض مناقصة دولية بشأن مشروع انجاز مركب لمضادات الحيوية و لقد وقع اختيار المسؤولين الجزائريين على مؤسسة CTIP الايطالية نظرا لعروضها المقبولة و المناسبة.

-2 في 5 ماي 1977 تم التوقيع على عقد الانجاز بين الجزائر و مؤسسة CTIP.

-3 في 30 جوان 1977 تسلمت CTIP المشروع.

-4 في 12 مارس 1978 بداية الأشغال .

و قد قدرت مدة الانجاز ب 60 شهرا أي بمعدل أربع سنوات و شهرين حيث تسلمت الجزائر

المشروع مجسدا في الواقع في 12 أبريل 1982.

و لقد قامت مؤسسة CTIP بانجاز هذا المشروع بمساعدة بعض المؤسسات الوطنية و هي:

- المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز . LA SMALGAZ

- المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماائية . SNIC

- المؤسسة تطوير الصناعات الكيماائية . EDIS

-إضافة إلى مساعدة بعض المؤسسات الأجنبية مثل SQUIP الأمريكية و مؤسسة SIEMASUD .

و بعد تسلم الجزائر للمشروع في 12 أبريل 1992 وضع هذا الأخير تحت تصرف المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC لاستغلال أين كانت تنتج به مختلف المواد الكيماوية كالطلاء.

و في سنة 1987 بدأ تشغلة من قبل مؤسسة صيدال تحت اسم أنتيبوتيكال ، و كونه خصص لإنتاج المضادات الحيوية و التي بدأ المركب في إنتاجها تحت رخصة إيطاليا. Lionce IBI أهداف وحدة أنتيبوتيكال:

لكي يستطيع المركب الانتاج في سياسة اقتصاد السوق و لعب الأدوار الصيدلانية و نظرا لنقل المنافسة المفرطة عليه و خاصة الخارجية منها ثم تحديد أو التطرق على العديد من الأهداف و هي:

-توسيع أداة الإنتاج و الاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاج المتاحة و خاصة فيما يخص المنتجات التي لها سرعة دوران كبيرة و الرواج.

-تطوير سياسة ترقية المنتج.

-تطوير العلاقات مع العملاء في هذه الحالة مصلحة التسويق تتكفل باعلان كل ما هو جديد و ابلاغه للعملاء و هذا يتم دوريا.

-استخدام شبكة الاعلام الالي في تسيير كل المصالح.

-تشمل الاهداف أيضا في الاستعمال الحيواني.

-تطوير صناعة المنتجات الصيدلانية الوراثة لاحتياجات الدولة ثم تصدير الفاص.

-التكوين المستمر للإطارات و العمال في ميدان مواقبة المنتجات الصيدلانية.

-تطوير قدرات المؤسسة من خلال وضع التسيير و تنظيم أكثر حداثة تسمح لنا بتحسين وضعيتها في السوق الوطنية و حتى الخارجية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لفرع أنتيبوتيكال:

تقديم المديرية

-مديرية التجارة و التمويل : هي من أهم المديرية في الفرع حيث ينقسم إلى قسمين قسم التجارة و هو المسؤول عن التسويق المنتجات الصيدلانية للفرع و قسم التمويل و هو الشريان الأساسي الذي يمول الفرع بما يحتاجه من المواد أولية مختلفة ، مواد نصف مصنعة مواد تامة الصنع ، كما تسعى هذه المديرية إلى تحسين العلاقة مع مختلف الزبائن سواء كانوا محليين و أجنب و كذا تحسين ظروف استيراد المواد الأولية خاصة من الدول الأجنبية و ضمانها بكميات كبيرة.

مديرية المالية و المحاسبة :هي المسؤولية عن التكفل المالي لمختلف استثمارات و مشتريات الفرع كما تهتم بالمحاسبة العامة.

مديرية ادارة الاعمال النوعية :تتكفل بكل الملفات النوعية للمواد الاولية و المنتجات تامة الصنع ذات التخصصات الصيدلانية.

مديرية التقنيات الصيدلانية :تقوم بمراقبة و فحص المادة الاولية و المنتجات الصيدلانية الي تصنع داخل الفرع و بهذا هي مكلفة بضمان الجودة و النوعية هذه المنتجات بالضافة الى أنها المسؤولة عن دراسة الملفات التقنية للمنتجات الجديدة و المقرر إنتاجها بالفرع.

مديرية المواد التشرية : و هي المسؤولة عن تسيير العناصر البشرية في الفرع حيث تهتم بالتوظيف الاحور ،التكوين و التريص و تقييم أداء العاملين.

مديرية ضمان الجودة و النوعية :تختص هذه المديرية في مراقبة التجهيزات الالكترونية و الميكانيكية لجميع المديريات حيث تضم هذه المديرية عددا من المصانع المخصصة في الميكانيك العامة و مراقبة الالات و تقوم أيضا بتقديم خدمات للزبائن كتصليح بعض الالات لمؤسسات أخرى.

مديرية إنتاج المواد الأولية :وظيفتها إنتاج المادة الأولية النشطة أو الفعالة بواسطة استعمال التكنولوجيا الحيوية لتحويلها إلى مضادات حيوية بنيسيلية و غير بنيسيلية نصف مصنعة علة شكل مسحوق أبيض.

مديرية إنتاج التخصصات الصيدلانية :تقوم بإنتاج المنتجات ذات التخصصات الصيدلانية النهائية و تضم ورشتين:

الورشة :1 وظيفتها إنتاج و تعبئة المنتجات الصيدلانية البنيسيلية.

الورشة :2 وظيفتها إنتاج و تعبئة المنتجات الصيدلانية غير البنيسيلية بالإضافة إلى المديريات فان الفرع يحتوي على 6 خلايا و هي:

1-خلية التدقيق :مهمتها مراجعة عمليات المؤسسة و مراقبة التسيير.

2-خلية التنظيم والعلام الآلي :تسهر على وضع خطط العمل و الاستراتيجيات لذلك.

3-هلية الاعلام و الاتصال :تنظم الايام الاعلامية و المعارض الدولية و الوطنية و الوثيق.

4-مساعدة مكلف بالمحيط :مسؤول عن البيئة.

5-مساعد قضائي :يهتم بالمسائل القضائية.

6-مساعد العلاقات الخارجية :مهامه تتمحور في كل العمليات التي تقوم بها الفرع ما عدا

تلك العمليات التي تكون داخل الفرع.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لإدارة المالية و المحاسبة لانتبوتيكال:

بعدما استعرضنا الهيكل التنظيمي لفرع أنتبوتيكال سنركز في دراستنا على مديرية المالية و المحاسبة.

تعتبر مديرية المالية و المحاسبة من أكثر المصالح و الديريات التي يجب مراقبتها و متابعتها باهتمام لأنها مسؤولة عن تقييم المخزونات و كذا التكفل بالتسيير و التحليل المالي بمختلف مشتريات الفرع و المحاسبة اللازمة و تساعد المديرية الدوائر التالية:

- [دائرة المالية : دورها يتمثل في تقديم تكاليف عمليات التسويق لتكاليف كل اللوازم المادية المستعملة داخل الوحدة و تحديد رقم الاعمال و المرودية و تتكون من أربعة مصالح: مصلحة الخزينة : تضم هذه المصلحة رئيس الخزينة أمين الصندوق و محاسب حيث يتمثل مهامها في النقاط التالية:

-استقبال جميع الملفات و طلبات التسديد بعملية الدفع.

-استقبال مختلف لاوراق التجارية.

-العلاقات مع البنك.

-تمويل الصناديق الفرعية لمختلف المديريات.

-وضع مخطط للخزينة.

مصلحة التحصيل :تضم هذه المصلحة و المحاسب و تتمثل مهامهم في :

-تسيير و متابعة الزبائن.

-تحصيل الحقوق.

مصلحة الموردين الاستيراد: تكون من رئيس المصلحة و المحاسب و تتمثل في:

-اساقبال ملفات الاستيراد.

-التوظيف البنكي.

-تسيير ملفات الموردين الاجانب.

دائرة المحاسبة العامة: و هي مهتة بالتسيير المحاسبي لكل المعاملات التجارية للوحدة بالاضافة الى مراقبة كل المشتريات و المبيعات كما نقوم بتسيير المحاسبي للاحور و مكوناتها و تتكون منة أربعة مصالح:

مصلحة المحاسبة العامة: تتكون من رئيس مصلحة و ثلاث محاسبين من أجل القيام بالمهام التالية:

-التسجيل المحاسبي لعمليات الخزينة.

-التسجيل المحاسبي للاحور.

-تطبيق الاجراءات.

مصلحة الاستثمارات : تتكون من إطارين من أجل القيام بالمهام التالية:

-تسجيل العمليات المعقة بالاستثمارات.

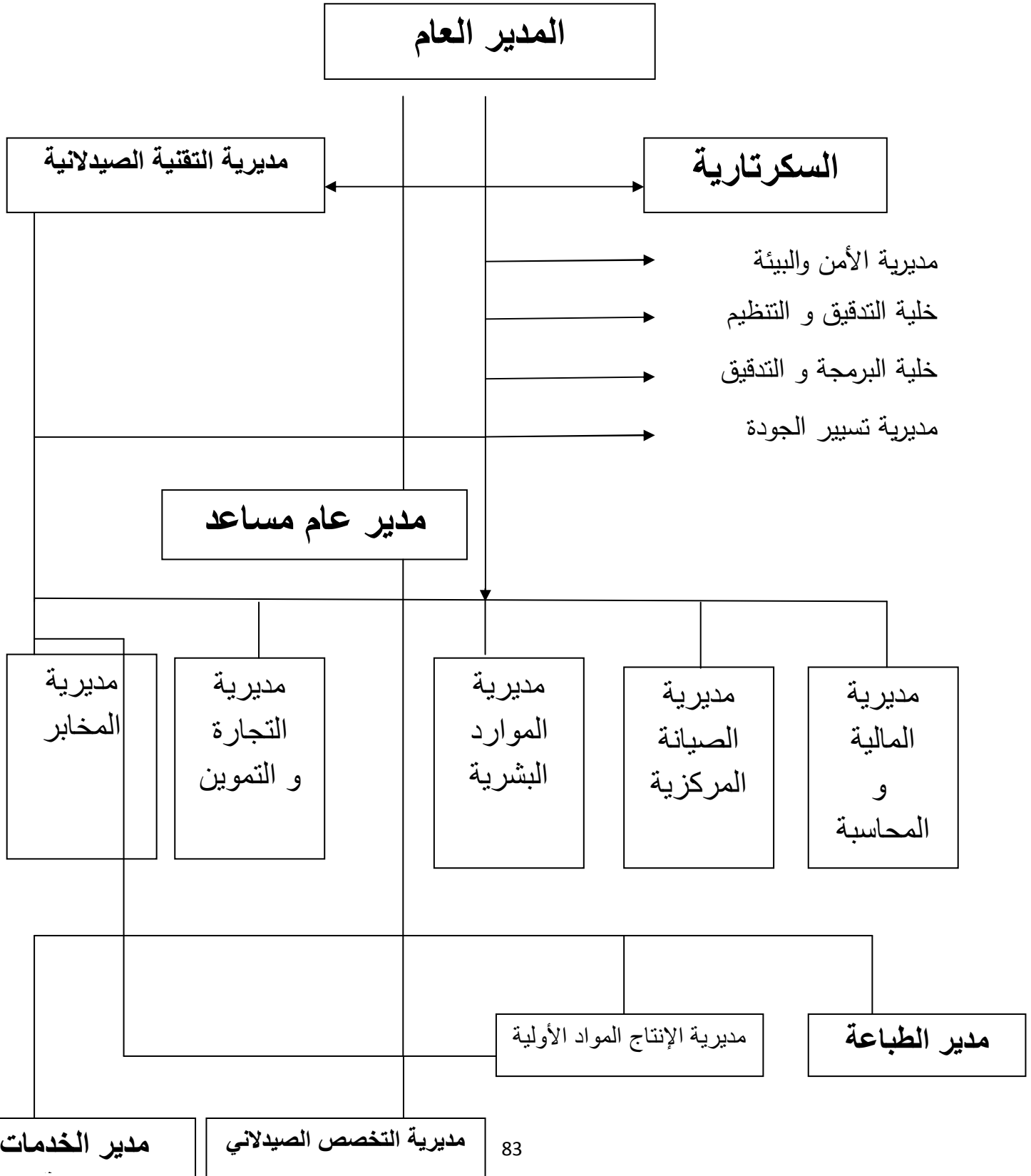
-تطبيق الاجراءات.

-معالجة الجود المادي.

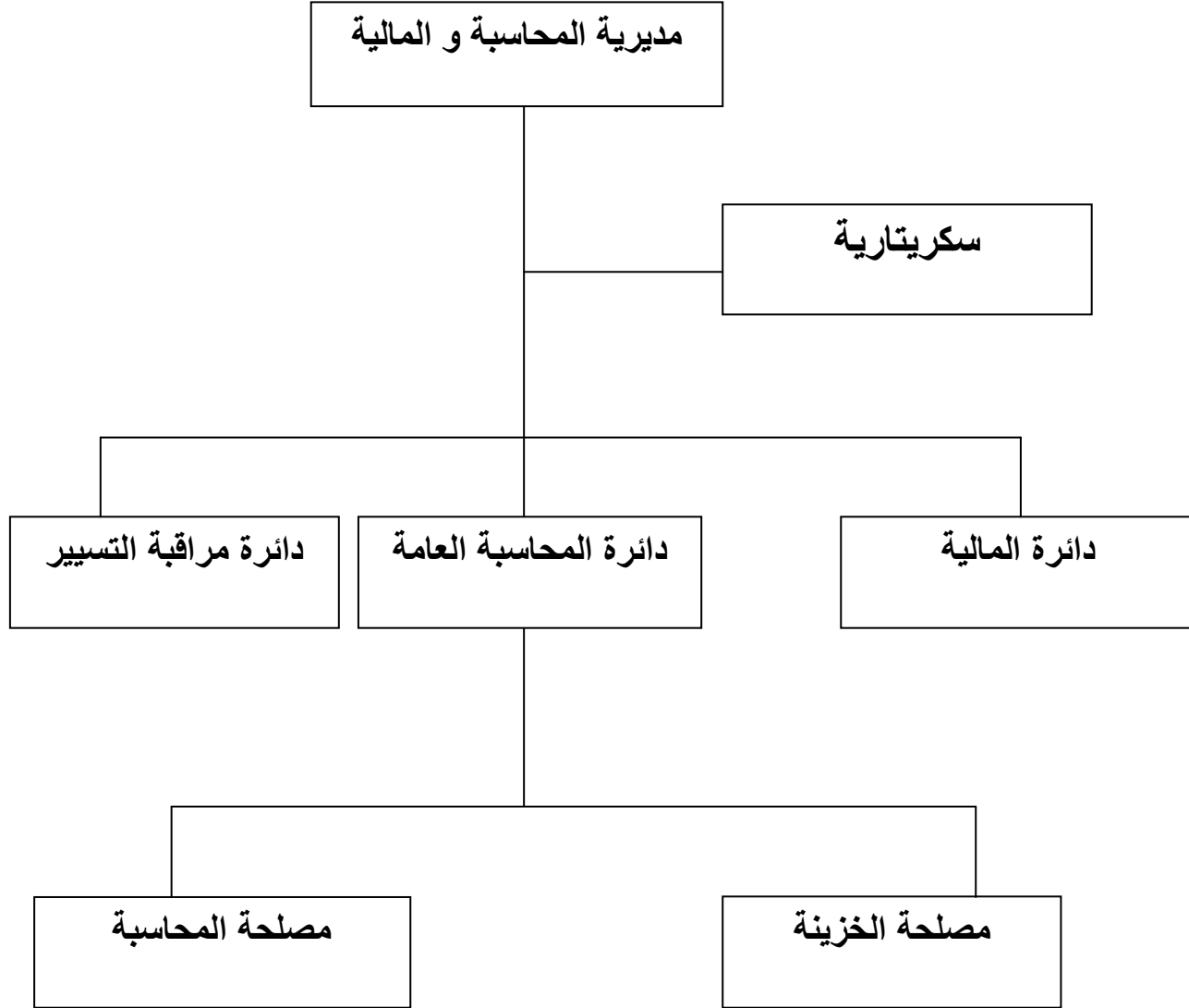
مصلحة الخزينة: يمكن دورها التسيير الفعال للسيولة الموجودة في الفرع.

دائرة مراقبة التسيير: تعمل هذه الإدارة على مراقبة الجودة داخل الفرع و عليه سوف نعرض الهيكل التنظيمي للفرع و الهيكل التنظيمي لمديرية المالية و المحاسبة.

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي لوحدة أنتيبوتيل.



الشكل 3-2 : الهيكل لمديرية المحاسبة و المالية



المبحث الثاني: تحليل الميزانية و دراسة مؤشرات نسب التحليل المالي

المطلب الأول: إعداد الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية

جدول رقم 3-1 الميزانية المحاسبية 2017-12-31

المبلغ	الخصوم	الحساب	القيم المحاسبية الصافية	اهتلاكات و المؤونات	المبلغ الاجمالي	الاموال	الحساب
1245897.65	الاموال الخاصة	01				استثمارات	02
1478952.22	رأس مال الشركة	10	4598762.96	160124587474.63	25377394.59	مصاريف إعدادية	20
00	احتياطات	13	245987.96	8912457884031	893355748.80	القيم المعنوية	21
1248947.39	اعانات الاستثمار	14	14976000.00	00	754896548.00	الأراضي	22
2547165.73	فرق اعادة التقدير	15	1245896372.5	11524365.52	99654876271	تجهيزات اجتماعية	24
338847.76	نتائج قيد النحص	18	99124578.36	1154698142	134587298.78	تجهيزات اجتماعية	25
	مروونات الخسائر	19	00	00	00	استثمارات قيم التنفيذ	28
	و التكاليف						
885854888	المجموع 01					المجموع 02	
1478532561	الديون	05	6212457751	685665467794657	258425884251	المحركات	03
47744	حسابات الأصول	50	244578	8554478544	58742542	البضائع	30
55784364	ديون الاستثمار	52	4124864	5482588.66	89554584	موارد و لوازم	31
479454	ديون المخزونات	53	542346895	269633289.00	725578445835	منتجات قيد التنفيذ	33
00	مبالغ محتفظ بها	54	00	58963369.569	00	منتجات تامة الصنع	35
00	في الحساب	55	00	00	00	فضلات ومهمات	36
00	ديون اتجاه	56	00	00	00	المخزونات لدى	37
	الشركاء	57				الغير	
258758699	المجموع 05		496244099.	471236521458	221774941447	المجموع 03	
			2				
6611121309	نتيجة السنة المالية	88	00	00		الحقوق	4
			4578152955	00		الخصوم المدينة	40
			2545481.83	00		حقوق الاستثمار	42
			1784812554	00		حقوق المخزونات	43
			1245768987	00		حقوق الشركاء	44
				00		تسبيقات على	45
				48784825891.45		الحساب	46
				00		تسبيقات الاستغلال	47
						حقوق على الزبائن	48

المبلغ	الخصوم	الحساب	القيم المحاسبية الصافية	اهتلاكات و المؤونات	المبلغ الاجمالي	الاموال	الحساب
1245897.65	الاموال الخاصة	01				استثمارات	02
1478952.22	رأس مال الشركة	10	4598762.96	160124587474.63	25377394.59	مصاريف إعدادية	20
00	احتياطات	13	245987.96	8912457884031	893355748.80	القيم المعنوية	21
1248947.39	اعانات الاستثمار	14	14976000.00	00	754896548.00	الأراضي	22
2547165.73	فرق اعادة التقدير	15	1245896372.5	11524365.52	99654876271	تجهيزات اجتماعية	24
338847.76	نتائج قيد النحص	18	99124578.36	1154698142	134587298.78	تجهيزات اجتماعية	25
	مروونات الخسائر و التكاليف	19	00	00	00	استثمارات قيم التنفيذ	28
885854888	المجموع 01					المجموع 02	
1478532561	الديون	05	6212457751	685665467794657	258425884251	المحركات	03
47744	حسابات الأصول	50	244578	8554478544	58742542	البضائع	30
55784364	ديون الاستثمار	52	4124864	5482588.66	89554584	موارد و لوازم	31
479454	ديون المخزونات	53	542346895	269633289.00	725578445835	منتجات قيد التنفيذ	33
00	مبالغ محتفظ بها	54	00	58963369.569	00	منتجات تامة الصنع	35
00	في الحساب	55	00	00	00	فضلات ومهمات	36
00	ديون اتجاه الشركاء	56	00	00	00	المخزونات لدى الغير	37
258758699	المجموع 05		496244099.2	471236521458	221774941447	المجموع 03	
6611121309	نتيجة السنة المالية	88	00	00		الحقوق	4
			4578152955	00		الخصوم المدينة	40
			2545481.83	00		حقوق الاستثمار	42
			1784812554	00		حقوق المخزونات	43
			1245768987	00		حقوق الشركاء	44
				00		تسبيقات على الحساب	45
				48784825891.45		تسبيقات الاستغلال	46
				00		حقوق على الزبائن	47
							48

المبلغ	الخصوم	الحساب	القيم المحاسبية الصافية	اهتلاكات و مؤونات	المبلغ الإجمالي	صو	الحساب
		01				الاستثمارات	02
1187500000	الأموال الخاصة	10	20904448.65	241953896.38	4509345.03		20
330361507.28	رأس مال الشركة	13	68478.00	89286555.80	89355025.80	مصاريف إعدادية	21
00	احتياطات	14	12559504.00	00	125595404.00	القيم المعنوية	22
594116759.30	إعانات الاستثمار	15	1161349558.39	8991479589.91	10152829148.30	الأراضي	24
383113.92	فرق إعادة التقدير	18	2056637.62	11952946.92	1400958454	تجهيزات اجتماعية	25
515816.65	تأجيل التحصيل	19	00	00	00	قيده	28
	مؤونات الحسابات و التكاليف						
2112877197.11	المجموع 01		1309974518	9116912988		المجموع 02	
		05				المخزونات	03
219072.02	الديون	50	7107309.65	00	7107309.65		30
637046243.53	حسابات الأصول الدائنة	52	367806165.59	66823492.90	434629658.49	البضائع	31
1590454732.28	ديون الاستثمار	53	47095715.96	3488966.06	50584682.02	مواد و لوازم	33
18570929.30	ديون المخزونات	54	491428157.7	1729780.27	493157938.03	قيده	35
0	مبالغ	55	6	00	00	تامة الصنع	36
215136831.56	ديون تجاه شركاء	56	00	00	13752447.75	فضلات و مهملات	37
164290639.55	ديون الاستغلال		13752447.75			المخزونات لدى الغير	
00		57	5				
268704609.17	تسيقات تجارية	58					
	مالية						
2894423057.41	المجموع 05		927189796.71	72042239.23	999232035.94	المجموع 03	
						الحقوق	4
			00	00	00		40
			22292866.53	00	22292866.53	الخصوم المدينة	42
						حقوق الاستثمار	

			00	00	00	43
			2231410372.11	00	2231410372.11	44
236010086.34	نتيجة	88	218965222.5	96187602.49	315152824.99	45
			16948662.92	00	16948662.92	46
			458188430.72	326980620.45	785169051.17	47
			58340470.71	00	58340470.71	48
			3006146025	42316822294	3429314248.43	04
524331034.08	01		524331034.08	9612123451.18	14855433792.04	
					المجموع العام	

المصدر: المديرية المالية فرع الأنتبوتيكال

المبلغ	الخصوم	الحساب	-	+	القيمة الحقيقية	القيمة المحاسبية الصافية	إسم الحساب	الحساب
	الأموال الدائمة		9298266.96	-	00	9298266.9	الأصول الثابتة	20
			-	-	245862.96	6		21
1187500000	الأموال الخاصة	10	-	-	109316000.00	245862.9	مصاريف إعدادية	
	رأس مال الشركة				1366864389.5	6	القيم المعنوية	
33036150.24	احتياطات	13	-	-	2218078.36	109316000.00	الأراضي	22
594116759.30	فرق إعادة التقدير	15	-	-	254925	1366864389.5	تجهيزات اجتماعية	24
00	نتائج قيد التخصيص	18	-	-	942500		تجهيزات اجتماعية	25
515816.65	مؤونات الخسائر و التكاليف	19	-	-	82977099.34	2218078.36	قروض	424
						254925	كفالات مدفوعة	426
						942500	زبانن مشكوك فيهم	470
						82977099.34		
2265446132	المجموع		9298266.96	-	1562818855	1572117122	المجموع	
	ديون طويلة الأجل						قيم	
663491556.12	ديون الاستثمار	52	-	-	00	00	البضائع	30
1378309077.94	ديون المخزونات	53	-	-	533953594.41	533953594.41	مواد و لوازم	31
112108714.24	ديون تجارة شركاء	55	-	-	24478899.4	24478899.4	يدف	33
6146377.81	ديون الاستغلال	56	-	-	5	5	تامة الصنع	35
					382090738.9	382090738.9	المخزونات لدى الغير	37
2160055726.11	المجموع				9	9		
	ديون قصيرة الاجل							
5883185.65	حسابات الأصول الدائنة	50	-	-				
84459381.6	ديون الاستثمار	52	-	-				
5					953338740.4	953338740.4		
221577675.53		53	-	-	8	8	المجموع	

21717930.32	ديون المخزونات	54					قيم غير جاهزة	
	محتفظ بها في الحساب	556	-	-	1829867.55	1829867.55	حقوق الاستثمار أخرى	429
117916813.14	مقسائم	56	-	-	2029902.83	2029902.83		43
261085593.53	وحصص أرباح	563			1915373152.54	1915373152.54	حقوق المخزونات	44
10230000	ديون الاستغلال	58			306127452.8	306127452.8	على	457
17175000	حصص				7	7		46
	مالية				36790221.4	36790221.4	تسيقات الاستغلال	
					5	5		
					347961457.5	347961457.5	الزبائن العاديين	470
					2610152055	2610152055	المجموع	
							قيم جاهزة	
					39677788.11	39677788.11	نقديات	48
740445579.82	المجموع				39677788.11	39677788.11	المجموع	
5165947438	المجموع العام		9298266.96		5165947438	5175245705.9	المجموع العام	

جدول رقم: (3 - 4) الميزانية المالية لسنة 2018

المصدر: المديرية المالية فرع الأنتبوتيكال

المبلغ	الخصوم	الحساب	-	+	القيمة الحقيقية	القيمة الخاسية الصافية	إسم الحساب	
	الأموال الدائمة		15311352.15		00	15311352.1	الأصول الثابتة	20
1187500000	الأموال الخاصة	10	-		156940.00	156940.00	مصاريف إعدادية	21
33036150.24	رأس مال الشركة	13	-		109316000.00	109316000.00	القيم المعنوية الأراضي	22
594116759.30	احتياطات	15	-		121833644.66	121833644.66		24
00	فرق إعادة التقدير	18	-		1907321.81	1907321.81	تجهيزات اجتماعية	25
	نتائج قيد التخصيص		-				تجهيزات اجتماعية	

515816.65	مؤونات الخسائر و التكاليف	19		71875.00	71875.00	قروض	424
				942500.00	942500.00	كفالات مدفوعة	426
				58425878.91	58425878.91	زبائن مشكوك فيهم	470
2178884498	المجموع		15311312.15	1389154180	1404465532	المجموع	
661637355.3	ديون طويلة الأجل	52		48863.29	48863.29	قيم استغلال	30
1402029635.54	ديون الاستثمار	53		496244099.82	496244099.82	البضائع	31
	ديون المخزونات			48966079.6	48966079.6	مواد و لوازم	33
	ديون تجاه شركاء			7	7	يدقة	35
	ديون الاستغلال			358021027.2	358021027.2	تامة	37
2244248556.77	المجموع			8	8	الصنع	
				31213629.6	31213629.6	المخزونات لدى الغير	
				4	4		
4075598.36	ديون قصيرة الاجل	50					
27717026.3	حسابات الاصول الدائنة	52					
4	ديون الاستثمار			934493699.	934493699.		
147528312.4	ديون المخزونات	53		7	7	المجموع	
9	محتفظ بما في الحساب	54					
14644843.6	وحصص ارباح	556		233031.5	233031.5	قيم غير جاهزة	429
6	قسائم	56		187000.0	187000.0	حقوق الاستثمار اخرى	43
17210000.0	ديون الاستغلال	563		0	0	حقوق المخزونات	44
0	مستخدمين	58		2116237841.6	2116237841.6	حقوق الشركاء	457
118916339.8	مالية			1	1	على	46
8				272590584.3	272590584.3	تسيقات الاستغلال	
16875000.0				6	6		
3019068777.1				991650.6	991650.6	الزبائن العاديين	470
				3	3		
				318883270.28	318883270.28		
				2709123380	2709123380	المجموع	
						قيم جاهزة	
				35567793.11	35567793.11	نقديات	48

جدول رقم: (3 - 5) الميزانية المالية لسنة 2019

المصدر: إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم: (3 - 6) الميزانية المالية لسنة 2019

المبلغ	الخصوم	الحساب	القيمة الحقيقية	القيمة المحاسبية الصافية	إسم الحساب	الحساب
	الأموال الدائمة		20904448.65	00	20904448.65	20
					مص	
1187500000	الأموال الخاصة	10	-	68478.00	68478.00	21
					القيم المعنوية	
461347105.19	رأس مال الشركة	13	-	12559504.00	12559504.00	22
573212310.6	احتياطات	15	-	1161349558.39	1161349558.39	24
1563164.35	فرق إعادة التقدير	18	-	2056637.62	2056637.62	25
515816.65	نتائج قيد التخصيص	19	-	9000275.00	9000275.00	424
	مؤونات الخسائر و			742400.00	0	426
	التكاليف			54433393.59	742400.0	470
					0	
					54433393.5	
					9	
2224138397	المجموع		20904448.65	1345146138	1366050587	
	ديون طويلة الأجل				المجموع	
633831386.96	ديون الاستثمار	52	-	7107309.65	7107309.65	30
1431424250.34	ديون المخزونات	53	-	367806165.59	367806165.59	31
215136831.56	ديون تجاه شركاء	55	-	47095715.9	47095715.9	33
4814900.34	ديون الاستغلال	56	-	6	6	35
				491428157.7	491428157.7	37
2285207369.18	المجموع			6	6	
				13752447.7	13752447.7	
				5	5	
219072.02	ديون قصيرة الأجل			927189796.71	927189796.71	

3214856.59	حسابات الاصول الدائنة	50					المجموع	
159030481.94	ديون الاستثمار	52					قيم غير جاهزة	
18570929.		53	-	-	20420160.03	20420160.03		425
3	ديون المخزونات	54	-	-	233031.5	233031.5		429
52630249.2	محتفظ كما في الحساب	556			00	00	حقوق الاستثمار أخرى	43
5	مقسائم		-	-				44
	وحصص أرباح						حقوق المخزونات	
159475739.21		56			2231410372.11	2231410372.11		457
	ديون الاستغلال							46
51214188.73	حصص	563			218968222.5	218968222.5	على	470
268704609.1	مالية	58			16948662.92	16948662.92	تسيقات الاستغلال	
7					403755037.13	403755037.13	الزبائن العاديين	
					2891729486	2891729486		
							المجموع	
					58340470.71	58340470.71	قيم جاهزة	48
							نقديات	
713060126.21	المجموع				58340470.71	58340470.71	المجموع	

جدول رقم: (3 - 7) الميزانية المالية لسنة 2018.

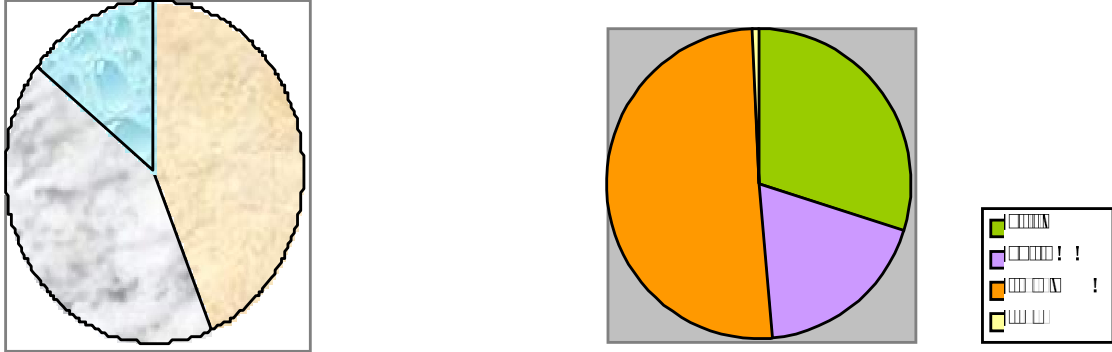
%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
43.58	2265446132	الأموال الخاصة	30.25	1562818855	الأصول الثابتة
41.82	2160055726.11	ديون طويلة الأجل	18.46	927189796.71	قيم استغلال قيم
14.34	740445579.82	ديون قصيرة الأجل	50.52	2610152055	غير جاهزة
			0.77	39677788.11	قيم جاهزة
100	516594743	المجموع	100	516594743	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة

تعليق: نلاحظ انخفاض أصول الثابتة مع سنة 2004 حيث انخفضت نسبة الأصول الثابتة بـ 4 % و انخفاض ملحوظ في قيم الاستغلال مع الارتفاع في القيم الجاهزة بـ 4 % من مجموع الميزانية و كذلك ارتفاع نسبة قيم الغير جاهزة بـ 46 % من مجموع الأصول.

أما بالنسبة للخصوم نلاحظ الثبات النسبي لرأس المال مع ارتفاع في ديون طويلة الأجل، أما الديون القصيرة الأجل فانخفضت عما هو متوقع لها و هذا جيد للمؤسسة حتى تكون لديها القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل

الشكل رقم (3-3) التمثيل البياني لجانب الأصول / الشكل رقم (3-4) التمثيل البياني لجانب الخصوم



نلاحظ أن الأموال المتداولة تأخذ القسط الأكبر من الشكل مما يدل على أن المؤسسة إنتاجية كما نلاحظ ارتفاع في ق. غ.ج كسياسة من المؤسسة في جانب المتعاملين على تحسن عملية التحصل للنقديات أو ق.د.ج.

أما في الشكل الممثل للخصوم فالجزء الأكبر للأموال الدائمة حيث نلاحظ تقارب ما بين الأموال و د.ط.أ اتجاه المؤسسة إلى التمويل لموارد طويلة الأجل أمادي فهي ذات حيز طبق مقارنة بالنسبة السابقة.

جدول رقم (3 - 8) الميزانية المختصرة لسنة 2018.

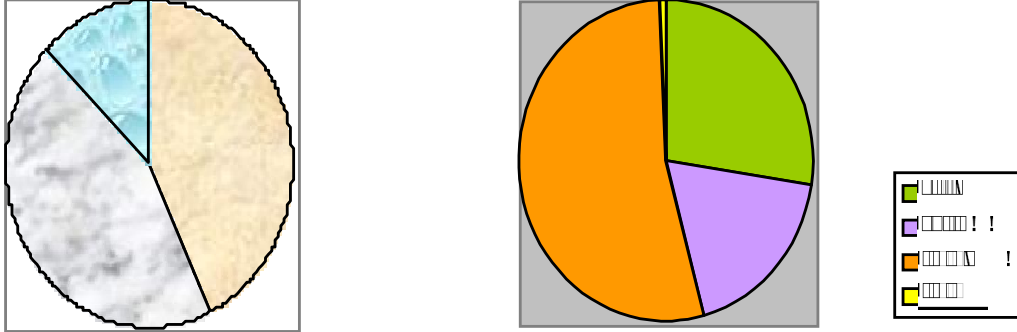
الأسول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول	1389154180	27.40	الأموال الخاصة	2178884498	43
الثابتة قيم	934493699.7	18.43	ديون طويلة الأجل	2244248556.77	44.27
استغلال قيم	2709123380	53.45	ديون قصيرة الأجل	645205998.44	12.73
غير جاهزة	35567793.11	0.70			
قيم جاهزة					
المجموع	5068339053	100	المجموع	5068339053	100

تعليق: من جانب الأصول نلاحظ انخفاض في مجموع الميزانية ناتج عن انخفاض في الأصول الثابتة و ذلك نظرا للاهتلاكات، أما الأصول المتداولة فبقيت في ثبات نسبي حيث هناك تقارب في المبالغ و النسب مقارنة مع 2018.

أما من جانب الخصوم فهناك انخفاض طفيف في الأموال الخاصة بنسبة 25 % من مجموع الخصوم مع ارتفاع بحوالي 2.45 % من مجموع الميزانية من جانب ديون طويلة الأجل مع انخفاض كذلك ديون قصيرة الأجل بحوالي 1.61 %.

الشكل رقم (3-5) التمثيل البياني لجانب الأصول / الشكل رقم (3-6) التمثيل البياني لجانب الخصوم

محافظة أصول المتداولة على القسط الأكبر من بعض الارتفاعات نتيجة انخفاض



أصول ثابتة حيث هناك ثبات نسبي لكل من قيم الاستغلال وقيم جاهزة مع ارتفاع نسبي في ق.غ.ج.

أما بالنسبة للخصوم فنلاحظ قليل في د.ق. أ مما يعني توجه المؤسسة للاعتماد على د.ط.أ و هي الأكثر أمان بالنسبة للمؤسسة.

جدول رقم (3-9) الميزانية المختصرة لسنة 2020:

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول	1345146138	28.75	الأموال الخاصة	222413897	42.58
الثابتة قيم	3877259753	17.75	ديون طويلة الأجل	2285207369.18	43.75
استغلال قيم	2891719486	55.37	ديون قصيرة الأجل	713060126.21	13.65
غير جاهزة	58340470.71	1.11			
قيم جاهزة					
المجموع	5222405891.21	100	المجموع	5222405891.21	100

تعليق: نلاحظ من الجدول أن رؤوس الأموال العامة كلها في تطور و زيادة مستمرة فرأس المال العامل الدائم يبين لنا أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة مع وجود فائض و هذا جيد للمؤسسة كما أنها استطاعت تغذية هذه الأصول بأموالها الخاصة فقط و هذا ما نراه في رأس المال العامل الخاص بالمؤسسة رفعت من أموال الخاصة و زادت في مستوى الديون فهي في وضع جيد و امن ، كما أنه ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي راجع إلى زيادة في مستوى دوران المخزون و ارتفاع المبيعات و سياسة التحصيل من طرف المؤسسة، من خلال رأس مال العامل الأجنبي و زيادة اعتمادها على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها.

احتياجات رأس المال العام:

جدول رقم 3-1 : احتياجات رأس المال العامل لسنوات 2017-2018-2019

البيان	2017	2018	2019
أ.متداول قيم جاهزة د.ق.أ.	2823005215	2998411081	3105859156

نلاحظ إن احتياجات رأس المال العامل في زيادة من سنة لأخرى مما يبين أن احتياجات الدورة ل 2019 أكبر من احتياجات سنة 2018 و من و من احتياجات 2017 و هذا يعني أن نشاط المؤسسة في تطور و توسع مما يتطلب موارد أكبر لتغطية هذا التطور في النشاط.

الخبزينة:

جدول رقم 3-2-1 حساب الخبزينة ل 2017-2018-2019

النتيجة	الحساب	القانون	النتيجة
39677788	2823300215-2862683003	رأس المال العامل احتياجات ر.م.ع	2017
35567793	2998411081-3033978874	رأس المال العامل احتياجات ر.م.ع رأس المال	2018
5840472	3105859156-3164199628	العامل احتياجات ر.م.ع	2019

تعليق: نعلم أن الخبزينة عندما تكون موجبة <0 هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية التزامات كما نعلم أنها حققت هامش أمان يسمح لها بتغطية كل احتياجات من الدورة مع بقاء فائض هذا الفائض هو بمثابة سيولة مجمدة لذا ينبغي على المؤسسة استغلال تلك السيولة المجمدة و عليه نرى أن المؤسسة قد حققت في سنة 2019 أكبر هامش أمان السنين السابقين و هذا ما نلاحظ في الجدول هذا يعني أن المؤسسة لديها سيولة مجمدة كبيرة غير مستغلة.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية

في هذا المطلب سنعطي تفسير لنتائج السياسات المتحدة من طرف المؤسسة و من ثم مقارنتها مع نتائج السنوات، لذا ندرس السنوات 2017-2018-2019.

نسبة التمويل الدائم:

جدول الأموال الدائمة الأصول الثابتة

رقم 3-13: حساب نسبة التمويل الدائم ل 2017-2018-2019.

النتيجة	الحساب	القانون	النتيجة
2.83	1562818855-4425501858	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	2017
3.18	1389154180-4423233054	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	2018
3.35	1345146138-4509345766	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	2019

في حسابنا لهذه النسبة للسنوات الثلاث يظهر لنا نسبة 2019 قد حققت هامش أمان تسمح لها بمزاولة نشاطها بكل ارتياح على غرار السنتين السابقتين، و كذلك يظهر لنا 2017 أقل نسبة التي كانت 2.83 هذا لا يعني أنها تضر بالمؤسسة.

نسبة التمويل الذاتي:

جدول رقم 3-14: حساب نسبة التمويل الذاتي ل 2017-2018-2019

النتيجة	الحساب	القانون	النتيجة
1.44	1562818855-2265446132	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	2017
1.56	1389154180-2178884498	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	2018
1.65	1445146138-2224138397	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	2019

تعليق: من خلال حساب هذه النسبة يتبين لنا أن نسبة 2019 هي السنة الأحسن حيث استطاعت المؤسسة تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة بالمقارنة لسنة 2018، 2017 كما تبرر درجة اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة دون اللجوء إلى العالم الخارجي.

نسبة استقلالية المالية

جدول رقم 3-15: حساب نسبة الاستقلالية المالية ل 2017 - 2018 - 2019

النتيجة	القانون	الحساب	النتيجة
0.78	الأموال الخاصة الأصول مجموع الديون	2900501306-2265446132	2017
0.75	الأموال الخاصة الأصول مجموع الديون	2889454554-2178884498	2018
0.74	الأموال الخاصة الأصول مجموع الديون	2298267495-2224138397	2019

تعليق:

نعلم من القانون أن الجدول التي تسمح لنا بمعرفة المؤسسة ضمان تسديد ديونها للغير أقل أو يساوي 50 لذا يتعين على المؤسسة تخفيض من تلك النسبة للحفاظ على استمرارها.

نسبة سيولة الأصول

جدول رقم 3-17: حساب نسبة سيولة الأصول ل 2017 - 2018 - 2019

النتيجة	القانون	الحساب	النتيجة
0.69	الأموال المتداولة بمجموع الأصول	5165947438-3603158584	2017
0.72	الأموال المتداولة بمجموع الأصول	5068339053-3679184873	2018
0.74	الأموال المتداولة بمجموع الأصول	5222405891.21-3877259753	2019

تعليق:

من خلال دراستنا لسنوات الثلاث يتبين لنا من أول ملاحظة أن أصول المؤسسة الثابتة أكبر من أصولها المتداولة أي أن سرعة دوران المخزون لهذه المؤسسة بطيء لعل و عسى يمكن على المؤسسة لتحسين مردوديتها على المدى القصير أو المتوسط.

نسبة السيولة العامة:

جدول رقم 3-18: حساب نسبة السيولة العامة ل 2017-2018-2019

النتيجة	القانون	الحساب	النتيجة
4.86	الأموال المتداولة د.ق.أ	740445579.82-3603158584	2017
5.70	الأموال المتداولة د.ق.أ	645205998.44-3679184873	2018
5.43	الأموال المتداولة د.ق.أ	713060126.21-3877259753	2019

تعليق: من الملاحظة الأولى يتضح لنا أن أصول المؤسسة المتداولة أقل من ديونها قصيرة الأجل معناه أن المؤسسة لا تحقق توازناً مالياً كما أنها غير قادرة على سداد التزاماتها القصيرة و عليه يجب أن تراجع هيكلها المالي عن طريق زيادة في رأس مالها الخاص أو تخفيض د.ق.أ.

نسبة السيولة المختصرة:

جدول رقم 3-19: حساب نسبة السيولة المختصرة ل 2017-2018-2019.

النتيجة	القانون	الحساب	النتيجة
3.57	(ق.غ.ج) د.ق.أ	740445579.82-2649819844	2017
4.25	(ق.غ.ج) د.ق.أ	645205998.44-2744691173	2018
4.13	(ق.غ.ج) د.ق.أ	713060126.21-2950069956	2019

تعليق: من الوهلة الأولى تظهر لنا أن نسبة السيولة المختصرة لسنوات 2017-2018-2019 جدا على المعتاد حيث نرى أن سنة 2018 هي السنة الأكبر نسبة من السنوات 2017 و 2019 و هذا فهي النسبة تبين مدى تحقيق المؤسسة لحقوقها من الغير فهي تستطيع تغطية ديونها. نسبة السيولة الآتية أو الحالية:

النتيجة	القانون	الحساب	النتيجة
0.053	قيم الجاهزة د ق.أ	740445579.82-39677788.11	2017
0.055	قيم الجاهزة د ق.أ	645205998.11-35567793.11	2018
0.081	قيم الجاهزة د ق.أ	713060126.21-58340470.71	2019

تعليق: نلاحظ بعد حسبنا لهذه النسبة أن السيولة الآتية قليلة جدا و هذا مضر بالمؤسسة و هنا ملاحظ من خلال السنوات الثلاث و بهذا لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها الآتية أي أنه هناك مشكلة في السيولة.

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج.

من خلال هذا المبحث نقدم لكم جدول حسابات النتائج مع التعليق على تطور التكاليف و الإيرادات ثم نحلل النتائج لدرس فيما بعد المؤشرات المالية المتعلقة بجدول حسابات النتائج و التي تمثل في الفائض الإجمالي للاستغلال و المؤشرات القيمة المضافة.

المطلب الأول: تقديم جدول حسابات النتائج

من خلال الوثائق المقدمة لنا من طرف وحدة أنتيبيوتيكال يظهر لنا جدول حسابات النتائج ممثل في جدول تطور التكاليف و جدول تطور الإيرادات كما يلي:

جدول رقم 3-20: تطور التكاليف خلال السنوات 2017-2018-2019.

الحساب	البيان	2017	2018	2019
60	بضاعة المستهلكة	3590966.78	7084836.96	21528141.26
61	مواد أولية المستهلكة	780156062.32	733803702.79	762768148.50
62	خدمات	41751253.32	43838967.10	49488931.50
63	مصاريف المستخدمين	750937447.51	7289988249.35	775904342.06
64	ضرائب و رسوم	37847633.42	2936227.98	46071458.74
65	مصاريف مالية	79411123.73	51829724.06	47448005.91
66	مصاريف مختلفة	74812595.43	15326652.36	16574952.06
68	مصاريف الاستهلاكات	114242063.92	118173914.07	131547290.11
69	تكاليف خارج الاستغلال	165794503.50	198502916.33	166067674.21
		1988543950	1927171191	2017398944
			3.08	4.68

المصدر: الإدارة المالية المحاسبة لفرع أنتيبوتيكال.

المطلب الثاني: تحليل النتائج و مؤشرات جدول حسابات النتائج.

جدول رقم 3-21: الفائض الإجمالي للاستغلال ل 2017-2018-2019.

البيان	2017	2018	2019
القيمة المضافة	1031060213.97	1097686818.80	1363745622.91
مصاريف العاملين	75937747.51	728948249.35	775904342.06
ضرائب و رسوم	37847633.42	29362227.98	46071458.74
	242275132.1	339376340.7	541769821.3

المصدر: من إعداد الطلبة

تعليق: من خلال النتائج المحصل عليها يظهر لنا من الوهلة الأولى أن الفائض الإجمالي للاستغلال يظهر موجبا، و هو كذلك متصاعد من سنة إلى أخرى.

المطلب الثالث: التدفق النقدي

التدفق النقدي ، النتيجة الإجمالية و الاهتلاكات و المؤونات.

جدول رقم 3-22: حساب التدفق النقدي ل 2017-2018-2019.

البيان	2017	2018	2019
التدفق النقدي	198027470.7	214567309.4	430137098.3

المصدر: من إعداد الطلبة

تعليق:

نلاحظ أن التدفق النقدي في ارتفاع مستمر و ذلك راجع إلى ارتفاع في مستوى الاهتلاكات و لكن بالدرجة ارتفاع النتيجة التي نلاحظ أنها ارتفعا بنسبة كبيرة فقد كانت تفوق 83000 د ج في سنة 2017 فأصبحت أكثر من 963000 د ج في 2018 و لكن في 2019 أصبحت تفوق 2985000 د ج و هذا ارتفاع ملحوظ في نتائج المؤسسة مما يلاحظ أنها في وضعية جيدة.

خلاصة

بعد إجراء الفحص و الدراسة للمعلومات و الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف مسيري الوحدة و المتمثلة في الميزانيات المحاسبية و جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة من (2017 إلى 2019) و ذلك بمطابقة طرق و أساليب التحليل المالي عليه توصلنا إلى الوضعية للوحدة في الفترة محل الدراسة و هو ما سمح لنا بتقديم تقرير مالي يعلق على الحالة المالية للوحدة كما يلي:

أس المال - الأموال الدائمة - الديون - السيولة.

خاتمة

نظرا لما يشهده الاقتصاد الوطني من تطورات و تحولات كبرى باعتماد على الخصوصية والدخول في نظام اقتصاد السوق وجب على المؤسسات عقلنة التسيير و ذلك من خلال اتخاذ القرارات الرئيسية على أساس دراسات معمقة مع الأخذ بعين الاعتبار معلومات الماضي والحاضر و كذا إمكانيات المؤسسات المتاحة الدقيقة لمختلف العمليات بالإعتماد على تقنيات مساعدة لاتخاذ قرارات مستقبلية اتجاه المؤسسة. ومن بين أهم التقنيات، تقنية التحليل المالي الذي يعتمد على قواعد و مبادئ و مؤشرات تجعله من أهم الأدوات التي تمكن المسير من تحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل معالجة نقاط الضعف بالقرارات المناسبة و تعزيز نقاط القوة.

و من خلال دراستنا هذه استخلصنا عدة استنتاجات أهمها:

- إن التحليل المالي هو أحد مناهج التسيير الحديثة بحيث يتضمن مجموعة من التقنيات التي تحقق المعالجة التحليلية للمعطيات المحاسبية التي توفرها لنا المؤسسة.
- عملية التحليل المالي تنطلق أساسا من جمع المعطيات و المعلومات المتوفرة خلال فترات زمنية ماضية و آنية و بعدها تصنيفها و تحليلها بطريقة علمية رياضية و اقتصادية.
- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يقوم بها عرض النتائج الأعمال و المساهمة في البرمجة و التخطيط في اتخاذ القرارات السليمة، و يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل و اختيار وسائل التمويل.

- تحدد مصداقية النتائج باستعمال تقنيات التحليل المالي على مدى صحة و دقة المعلومات الموفرة من إدارة المؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي الأداة الفعالة للتحكم في تسيير المؤسسة وكشف النقاط الضعف و قوتها و كذا معرفة الاختلالات المالية فيها و الأسباب الحقيقية المؤدية لها.
- التحليل المالي السليم من أهم العمليات التي تؤدي إلى نجاح استراتيجية المؤسسة المالية ونجاحتها و تحقيق التوازن في المؤسسة.
- من دراستنا الواحدة الأنتيبوتيكال نلاحظ عدم وجود تطابق بين التكوين الأكاديمي والواقع العلمي.
- عدم استعمال المؤسسة لتقنية التحليل المالي و مؤشرات حيث هذا الأخير كان من إنجاز الطلبة.
- من خلال ما سبق و بعد الدراسة و النتائج المتحصل عليها يمكن لنا أن نقدم بعض الإقتراحات و التوصيات على الشكل التالي:
- على المؤسسة استعمال تقنيات التحليل المالي و مؤشرات ونسبه من أجل التشخيص الأمثل لمركزها المالي.
- اعتماد الطرق التسيير الحديثة و اتخاذ القرارات بادخال أفضل التقنيات: التحليل المالي، المؤسسة التحليلية، بحوث عمليات.
- على المؤسسة الاجتهاد و بذل الجهد الكافي لاسترجاع حقوقها بكافة السبل وذلك لوجود حقوق المؤسسة تعود لسنوات لم تحصل بعد.

- ضرورة ضبط التوقيت السليم في عملية التمويل للمواد الأولية حتى لا تتوقف العمليات الإنتاجية لأن المؤسسة تتوجه إلى اعتماد صفر المخزون.
 - التكوين الدائم للعمال مما يتلاءم مع التطور التكنولوجي و البحث و التطوير المستمر للمنتجات للمحافظة على المكانة في السوق و البقاء في المؤسسة.
 - التجديد المستمر للآلات و المعدات و تحديثها مما يتلاءم مع التكنولوجيا الجديدة لإعطاء أفضل النتائج و الرفع من المردودية الإنتاجية.
 - التسديد الدائم و المستمر لديونها للحفاظ على استقلاليتها و حفظ مكانتها عند الدائنين.
- كانت هذه أهم الاقتراحات و التوصيات التي ارتأينا أنها مفيدة لمؤسسة صيدال من أجل محافظتها على المكانة السوقية و البقاء في المنافسة و تحقيق الأرباح و كسب كل المتعاملين من موردين و دائنين و مستهلكين.
- و في الأخير نرجو أن نكون قد أحطنا بدراسة كل جوانب الموضوع و رفعنا اللبس والغموض عن كيفية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أن هذا الموضوع كبير وواسع و يبقى المجال مفتوح للطلبة و الباحثين للتوسع أكثر و توضيحه للمطلعين والدارسين بما ينفع و المجتمع.

المراجع

- 1- بوخراز علي، مبادئ التسيير المالي و المحاسبة الجزائر 1999.
- 2- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار المكتبة، عين الشمس، مصر 1996.
- 3- جميل توفيق، الإدارة المالية ، أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرفي، 1985.
- 4- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة 1.
- 5- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة 1997 .
- 6- سعيد بن عامر، الإدارة و تحديد التغيير، دار الكتب للطباعة و النشر، 2004.
- 7- سيد الهواري، الإدارة المالية، منهج اتخاذ القرارات، مكتبة عين الشمسي، مصر 1996.
- 8- سيد الهواري، الإدارة المالية، دار عين الشمس، مصر ، 1996.
- 9- عبد الحليم ياسر السكران، و آخرون الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى.
- 10- عبد الغفار الحنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، مكتب العربي الحديث.

- 11- عدنان هاشم السمراني، الإدارة المالية منهج و تحليل، دار وائل للنشر، بيروت ، 1995.
- 12- كشرود بشير، تشخيص مؤسسات الإنجاز في قطاع البناء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير، 1998، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 13- محمد بوتين، المؤسسة العامة للمؤسسات ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 14- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، رسمية ذكي قياض، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة، كلية التجارية، جامعة الإسكندرية، 2001.
- 15- محمد فركوس، الموازنات التقديرية، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.
- 16- محمد مطر، التحليل الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، عمان دار وائل، 2002.
- 17- منصور البدوي ، دراسات في الأساليب الكمية و اتخاذ القرارات، الإسكندرية، دار النشر 1987.
- 18- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر الطبعة الأولى 1998 .
- 19- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر 1988.
- 20- نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية، مكتبة عين الشمس، الطبعة الأولى.
- 21- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1997.

22- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الإطار النظري و تطبيقات العلمية، عمان دار
حنين، 1996.

المراجع باللغة الفرنسية :

- Jean pieretidout - le diguojtique d'entreprise - paris – soiiété délétion
et de difussion pour la farmtion - 1989 .
- pierre conso – la gestion financière de l'entreprise – EDITION
DUNOD – paris
- christon p - techniques quantitatives de gestion – première GK
edition dunod – 1990.
- Josette peyrard, analyse financier , lébraire vuibert, paris 1999.

المجلات:

جريدة صيدال، صادرة عن مجمع صيدال، العدد 8 أوت، الجزائر، 1999.